جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

القـــروض المصغـــرة ودورهـــا فـــي الحدّ من البطالة

- دراسة حالة وكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM Medea -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترفي العلومالمالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبين:
بودالي ميلود
بحة مروان

تحت إشراف الاستاذ:
د. كحلة عبد الغني

أعضاء لجنة المناقشة

د.كحلة عبد الغني	أستاذ محاضر قسم -ب-	جامعة المدية	مشرفا، مقرّراً
د. موساوي وردة	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة المدية	الممتحن الأول
د. هارون عمر	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة المدية	الممتحن الثاني

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر وتقدير

- نشـكر الله عـــز وجـــل الـــذي وفقنـــا إلى انجـــاز هـــذه المـذكرة.
- نتقـدم بالعرفـان والشـكر الجزيـل للأسـتاذ الفاضـل:الدكتور كحـلة عبـد الغـني عـلى كل التـــوجيهات والملاحظـــات طـــيلة الإشـــراف عـــلى هـــذه المـــذكرة.
- كـما نشـكر جميـع الأسـاتذة والـــزملاء الذيـن قدمـــوا لنـا المسـاعدة مهـما كانـت طبيعتها.
- نشـكر كل مـوظفي الـوكالة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر وكالة المديـة عـلى تقـديم يـد المسـاعدة في إنجـاز هـذا البحـث وعـلى رأسـهم السـيد المـدير وكـذا المكلـف بالإعـلام بذات الوكالة.
- كـما لاتفوتنـا الفرصـة إلا أن نشـكر جميـع أسـاتذة كليـة العلـوم الاقتصـادية والعلـوم التجاريـة وعلـوم التسـيير بجامعـة الدكتـور يحي فـارس بالمديـة عـلى مـا قـدموه لنـا طـيلة المسار الدراسي.



بودالي ميلود و بحة مروان



إهداء

نهـدي ثمـار جهـدي إلى مـن كان سـببا في نجـاحي طـيلة المـواسم الدراسـية مـن المـرحلة الابتدائيـة إلى غايـة المـرحلة الجامعيـة إلى والديا أمي أطـال الله في عمرهـا وحفظها و رعاها من كل مكروه .و التي كان لدعائها المبارك أعظم أثر في تسـيير سـفينة البحـث حـت ترسـو عـلى هـذه الصـورة وإلى والدي رحمـه الله، وإلى عـائلتي الصـغيرة والـتي لم تبخـل بمسـاعدتي في إتمـام دراسـتي وتحفـيزي عـلى مواصـلة الدراسـة زوجـتي وأبنـائي فـلذات كبـدي (أنـس، خليل،لينـا) الذيـن حرمـوا مـني طـيلة الفـترة الـتي قضـيتها في إعـداد هـذا البحـث المتواضـع، وإلى كل إخـوتي وأخـواتي وإلى كل أصدقائي في العمل والى كـل من يعرفني دون إقصاء.



بودالي ميلود



إهداء

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل الذي أهديه

إلى من كانوا سببا في وجودي في هذه الحياة

إلى من قال فيهم عز من قائل: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما"

إلى من يدعون لي بظهر الغيب

إلى **أبـــي وأمـــي** أطال الله في عمرهما وبارك الله لهما في صحتهما.

كما أهديه إلى التي وهبني الله إياها وأكرمني بوجودها في حياتي من غير حول مني ولا قوة

إلى أعظم هدية من الله عز وجل

إلى الغالية على قلبي ونور عيني وأملي في هذه الحياة

إبنتـــــي..."**عبيـــــــر**"...

أطال الله في عمرها وحفظها من كل مكروه وجعلها لي ذخرا في الآخرة وألبسها لباس الستر والصحة والعافية

ووفقها الله في دينها ودنياها وأن يجعلها ذرية صالحة ترضي ربها.



بحة مروان



المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث حول دور القروض المصغرة في الحد من البطالة من خلال استحداث مشاريع جديدة وخلق مناصب عمل، وكذا ابراز ما قامت به الدولة الجزائرية من خلال إجراءات التحفيز لتمويل المشاريع المصغرة ومحاولة ابراز دور القرض المصغر إلى أي مدى يساهم في امتصاص البطالة والتقليص من معدلاتها.لهذا الامر، أجريت دراسة ميدانية على وكالة المدية لتسير القرض المصغر (ANGEM Médéa) ،حيث خلصت نتائج الدراسة الى أنه بالرغم من نجاح الوكالة لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل ولائيا، الا انها مازالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة.

الكلمات المفتاحية:

القروض المصغرة، ظاهرة البطالة، وكالة المدية لتسيير القرض المصغر (ANGEM Médéa).

Abstract:

This study aims to research on the role of microcredit in reducing unemployment through the développent of new projects and creating jobs, as well as highlighting what the Algerian state has done through stimulating measures to finance micro-projects and trying to highlight the role of microcredit to the extent that it contributes to absorbing unemployment and reducing unemployment. their rates.

For this matter, a field study was conducted on Médéa Agency for Microcredit Management (ANGEM Médéa), where the results of the study concluded that despite the success of ANGEM Médéa in managing the micro-credit in reducing unemployment rates and raising employment rates, it still suffers from obstacles related to either the general regulatory framework For microfinance or by the agency supervising the agency.

key words:

Microcredit, unemployment phenomenon, Médéa Agency for Microcredit Management (ANGEM Médéa)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
العنوان	/
الإهداء	/
كلمة شكر	/
فهرس المحتويات	/
مقدمة	
الفصل الأول: ماهية القروض و البطالة.	
المبحث الأول: ماهية القروض.	6
المطلب الأول: مفهوم القروض وأهميتها.	6
المطلب الثاني: أنواع القروض.	10
المطلب الثالث: نماذج المعايير الائتمانية ومعايير منح الائتمان.	13
المبحث الثاني: مفهوم البطالة.	21
المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها.	21
المطلب الثاني: أسباب وأثار البطالة.	24
المطلب الثالث: طرق علاج البطالة.	29
الفصل الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دورها في الحد من البطالة.	
المبحث الأول: مدخل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	38
المطلب الأول: نشأة الوكالة.	38
المطلب الثاني: أهداف و مهام الوكالة.	40
المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة.	44
المبحث الثاني: دور الخدمات المالية وغير المالية لـ ANGEM MEDEA في خلق مناصب شغل.	53
المطلب الأول: ماهية القروض المصغرة.	53
المطلب الثاني: مبادئ ومميزات القروض المصغرة وأهدافها.	56
المطلب الثالث: تحديات ومعوقات القروض المصغرة.	59

الفصل الثالث: دراسة حالة وكالة المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM MEDEA.	
المبحث الأول: الجانب التقني لعمل وكالة المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM MEDEA.	63
المطلب الأول: الفئة والمناطق المستهدفة لجهاز القرض المصغر.	63
المطلب الثاني: مراحل دراسة ملف طلب القرض المصغر.	64
المطلب الثالث: الضمانات، متابعة تحصيل القرض، البنوك الشركاء ومختلف الامتيازات جبائية الممنوحة لطالبي القرض.	66
المبحث الثاني: إحصائيات رقمية للخدمات المالية التي تقدمها ANGEM MEDEA ودورها في خلق مناصب شغل قصد التقليل من نسب البطالة.	69
المطلب الأول: الخدمات المالية التي تقدمها ANGEM MEDEA للتقليل من نسب البطالة.	69
المطلب الثاني: الخدمات غير المالية التي تقدمها ANGEM MEDEA.	75
خاتمة	
قائمة المراجع	/

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح برنامج التمويل والقيمة القصوى المحدد للشراء.	44
02	جدول مختصر يوضح أنماط التمويل المالي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	45
03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.	69
04	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.	71
05	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط والجنس.	72
06	توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة.	74

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.	70
02	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	71
03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط والجنس	73
04	توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة	74

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	سلف بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قصد شراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000دج و قد تصل 250.000 دج على مستوى الجنوب.	85
02	كيفية إنشاء نشاط مصغر بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	86
03	كيفية إنشاء نشاطكم الخاص بالعمل في البيت.	87
04	برنامج دعم وإنشاء شبكة وطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.	88
05	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستجيب لاحتياجات النساء عن طريق جملة من الخدمات.	89
06	قروض بنكية بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لإنشاء نشاطاتكم المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج.	90
07	سلف بدون من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قصد شراء مواد أولية قصد انشاء أو استئناف نشاطاتكم المصغرة والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000دج و قد تصل 250.000 دج على مستوى الجنوب.	91

مقدمة عامة

عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة خاصة في النظام المالي و هذا راجع إلى العديد من التغيرات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية ، و يمكن اعتبار هذا سببا في ظهور صيغة تمويلية جديدة و هي القروض المصغرة حيث حظيت هاته الأخيرة باهتمام كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين كون انها لا يقتصر دورها في الرفع من مستوى الانتاج و زيادة العائدات فحسب بل يتخطى ليشمل دورها تجديد النسيج الاقتصادي من خلال استحداث مؤسسات و اعادة التوازن للسوق بالإضافة الى دورها الفعال في تشجيع الابتكار ، حيث تساهم هي الاخرى أي المؤسسات في توفير مناصب شغل جديدة و المساهمة في التقليل من معدلات البطالة والتي عرفت مؤخرا زيادة في العديد من دول العالم ،و هذا نتيجة التطور التكنولوجي وتعويض اليد العاملة البشرية بالآلات في المصانع و حتى في القطاعات التي تستقطب يد عاملة أكثر كقطاع الفلاحة وعليه أصبح أكثر من ضرورة تقديم تمويلات على شكل قروض مصغرة تساعد على توفير مناصب شغل خاصة وسط الشباب و تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين الاجهزة المستحدثة و التي انشات لهذا الغرض.

وعليه فإن الاشكالية التي يتوجب علينا طرحها والمتمثلة في:

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التقليص من ظاهرة البطالة من خلال وكالة المدية ANGEM Médéa؟

ولمحاولة الإجابة على اشكالية البحث قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي القروض المصغرة؟ وما الهدف منه ؟

- كيف تفسر ظاهرة البطالة؟

-فيما يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM ؟

-ماهي الخدمات التي تقدمها وكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM Médéaمن اجل التقليص من معدلات البطالة؟

فرضيات البحث:

بغرض الإجابة على اشكاليتنا هذه تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:تعتبر القروض المصغرة كآلية للمساهمة في الحد من البطالة.

الفرضية الثانية:تبنت الجزائر فكرة إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM** للحد من ظاهرة البطالة التي تفشت بشكل كبير

الفرضية الثالثة: القروض المصغرة الممنوحة من طرف وكالة المدية لتسيير القرض المصغر **ANGEM MEDEA** ساهمت في التقليل من نسبة البطالة وامتصاصها ولائيا.

أهمية البحث:

يكتسب الموضوع أهمية والتي يمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

- أهمية القروض المصغرة في إنشاء مؤسسات جديدة.
- محاولة اكتشاف ومعرفة أهمية القروض المصغرة التي يمكن من خلالها تشجيع المبادرات الفردية.
- أهم ما قامت به الدولة الجزائرية في إطار تحفيز تمويل المشاريع المصغرة من خلال القروض.

أسباب اختيار البحث:

من أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع القروض المصغرة من طرف مختلف دول العالم في ضل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتطلب البحث عن مختلف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها لدفع عجلة التنمية.
- الرغبة في التعرف على جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- المشاركة في إثراء وتنوير النخبة الجامعية وبالأخص الرصيد المكتبي لجامعة المدية.

أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ما هي القروض المصغرة وجميع العناصر المتعلقة بهذا الموضوع من أبعاد اقتصادية وإستراتيجية، ومشاكل وحلول.
- تبيين مجهودات الجزائر الساعية إلى تحقيق الحد والتقليل من النسب المخيفة للبطالة من خلال إنشاء عدة أجهزة لذلك.
- إبراز مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

- محسن ميم وآخرون، دور القروض المصغرة في القضاء على البطالة- دراسة حالة لوكالة القرض المصغر، مذكرة تخرج ماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، السنة الجامعية 2017/2016.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث حول دور القروض المصغرة في استحداث مشاريع جديدة و خلق مناصب عمل، و كذا ابراز ما قامت به الدولة الجزائرية من خلال إجراءات التحفيز لتمويل المشاريع المصغرة ومحاولة ابراز دور القرض المصغر و إلى أي مدى يساهم في امتصاص البطالة و التقليص من معدلاتها حيث خلصت الدراسة على أنه بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة و رفع معدلات التشغيل في الوادي ، فمازالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة أو بالجهة المستهدفة أما اقتصاديا فيظهر النموذج بعد اختبار FICHER يوافق النظرية الاقتصادية حيث تظهر العلاقة العكسية بين CHO نسبة البطالة و CRE نسبة القروض حيث أنه كلما ارتفعت القروض بنسبة 10% انخفضت البطالة بنسبة 06,49%.

- آمنة شنيحي، القرض المصغر كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة،مذكرة تخرج ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية2018/2017.

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ابراز أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبيان دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة الخدمات والمزايا التي يمنحها القرض المصغر لأصحاب المشاريع.
- معرفة أهم التحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

حيث خلصت نتائج الدراسة إلى:

- مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الأصعدة وهذا من خلال الدور التنموي الذي تؤديه.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.

- توفير برامج تمويل مدعمة من طرف الدولة مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مما يساهم في انشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض والحد من مركزية منحها وهذا لتقليص آجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم.
- الاهتمام بتوفير كل المعدات المتطورة والحديثة التي تحتاجها المشاريع لضمان نجاحها.
- يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إعادة النظر في آليات منح الدعم واستهداف القطاعات المنتجة حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها فيما يتعلق بمكافحة البطالة وإنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- تحفيز البنوك التجارية للاشتراك في تمويل أكبر عدد من المؤسسات مع تسهيل الإجراءات التنفيذية ودراستها بشكل أسرع بالنسبة للمشاريع.

منهج البحث:

من أجل التوصل للإجابة على إشكالية البحث ومعرفة مدى صحة فرضيات البحث من عدمها، اعتمدنا الطريقة الوصفية من اجل تقديم ركائز هذا الموضوع وصياغة الجانب النظري وهذا من خلال الفصلين الأول والثاني ومنهج التحليلي الوصفي في الفصل الثالث المتعلق بدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية.

الحدود المكانية والزمنية للبحث:

وتتمثل الحدود المكانية والزمنية فيما يلي:

- **الحدود المكانية:**

اشتمل المجال المكاني لبحثنا في دراسة حالة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية.

- **الحدود الزمنية:**

واشتمل المجال الزمني لدراستنا على الفترة من 2005 إلى غاية 2022.

صعوبات البحث:

كبقة كامل البحوث والدراسات واجهنا صعوبات ومشاكل أثناء انجازنا لهذا البحث أبرزها:

- قلة المراجع المتعلقة بموضوع البحث على مستوى المكتبة الجامعة.

- قلة الدراسات المشابهة للموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات خاصة في دراسة حالة نظرا للتعليمات الموجهة لمصالح الوكالة فيما يخص السرية المهنية.

هيكل البحث:

بغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع ونظرا لتشعبه وكثرة التفرعات فيه، اعتمدنا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين والثالث دراسة حالة.

الفصل الأول: خصص لتشخيص ومعرفة كل ما يتعلق بالقروض، تعريفها، أنواعها ومعايير منحها وكذا تشخيص البطالة والتطرق إلى أسبابها وآثارها وطرق معالجتها.

الفصل الثاني: خصص لدراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز تعتمده الدولة من اجل التقليل والحد من نسب البطالة.

الفصل الثالث: كان كمحاولة لإسقاط بعض ما تم التطرق اليه من خلال الفصلين النظريين، على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية المدية، حيث تطرقنا لمختلف الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها الوكالة.

الفصل الأول

ماهية القروض والبطالة

تمهيد:

تعتبر القروض من اهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات إذ أن هذه العملية هي التي تحقق السياسة المالية في اي بلد و باعتبار ان مختلف البنوك تسعى و تفضل الاستثمار في القروض هذا و يعني التعامل في اموال ليست ملكا لها و بالتالي فإن هذه العملية لا تخلوا من المخاطر الناجمة عن التعامل في هذه الاموال،إذ من المنطقي يسعى المسؤولون الى إيجاد طرق ووسائل كفيلة لحفظ وصيانة ودائع الغير مقابل الاستفادة من خدمات هذه الودائع. كما أن القروض البنكية تعتبر إحدى الحلول لمشكل البطالة والتي تعتبر من بين أكثر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد المجتمعات، و هذا لتعدد أبعادها، فهي تظهر بأشكال مختلفة ونسب متفاوتة والزيادة في معدلاتها يعود بالسلب على الناتج الوطني من جهة كما يمثل إهدار للعنصر البشري من جهة أخرى، لهذا قام أغلب المخططين ووضعوا الاقتصاديين بوضع سياسات اقتصادية قصد الحد من ظاهرة البطالة ومن هنا برز دور القروض كبديل هام وضروري لتحقيق وبلوغ هذا الهدف وكآلية فعالة لمكافحتها، وكذا المساهمة في حد ما في خلق مناصب شغل للشباب والتخفيف من حدتها وعليه نتناول في هذا الفصل مبحثين حيث يتم التطرق في المبحث الاول إلى مفهوم القروض أنواعها ونماذج ومعايير منحها،أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للتطرق بكل مايتعلق بالبطالة تعريفها أنواعها ، اسباب وأثارها وطرق علاجها.

المبحث الأول: ماهية القروض:

لتوضيح ماهية البنوك التي تمنحها البنوك نستعرض مفهوم القروض وأهميتها في المطلب الأول ثم نتطرق إلى أنواع القروض في المطلب الثاني وأخيرا إلى نماذج المعايير الائتمانية ومعايير منح الائتمان في المطلب الثالث.

المطلب الأول مفهوم القروض وأهميتها:

1- **مفهوم القروض:** يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر حسب تخصصه ووجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

القرض لغة: هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل على السداد بدون أي خسائر.

القرض اصطلاحا: باللغات الاوروبية فإن كلمة المقابلة لكلم قرض هي crédit ألها هي الكلمة اللاتينية DICRETUMالمشتقة من الفعل اللاتيني .CREDERE

أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لاستثماره في الانتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا و حسب تعريف PLEROY القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله ، و كما يقول G.PETIT DUIT AULIS في كتابه حول مخاطر القروض البنكية منح القرض يعني منح الثقة إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو مايعادله ويعرف الاقتصادي "**صلاح الدين حسن** «القرض بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد و العملات و المصاريف....[1] كما يعرفه الدكتور " **عبد المعطي رضا**" و آخر على انه : مقياس لقابلية الشخص المعنوي

[1]- صلاح الدين حسن الساسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الرسام،1998، ص111.

الاعتباري للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل أي تعهدا بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة أو القرض[1].ومن خلال هذا التعريف أن القرض يشكل من الطرفين هما:

الطرف الأول: المقرض هو الذي يمنح القرض.

الطرف الثاني: المقترض وهو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض، وعليه نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاثة عناصر:

الثقة: لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

المدة: هي الاجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

الوفاء بالتسديد: الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه الفائدة.

القروض البنكية المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك من أجل الحصول على ايرادته، إذ أنها تمثل النجاح الأكبر من استخداماته، و لذلك تعطي البنوك التجارية عناية خاصة للقروض، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية خير دليل على ذلك، و يدل دائما على ملائمة الفوائد و العمولات كمصدر للإيرادات والتي تسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ، كما على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

كما تعتبر القروض البنكية التي تمنحها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.[2]

2- **الاهمية الاقتصادية للقرض:** يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة غلى جانب دوره في خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة استغلال الاموال في الانتاج والتوزيع ولتسهيل فهم دور القرض نتعرض الى النقاط الاساسية التالية:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- منح القروض يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص العمالة و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية تحسين مستوى المعيشة.
- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

[1] – عبد المعطي رضا،محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئمان، دار وائل للنشر،عمان ص32.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها الدار الجامعية الإسكندرية القاهرة ،2000، ص105.

- المحافظة على قيمة راس المال المقرض بالنسبة للبنك.

- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك فهي أداة فعالة لذلك.

- يمكن أيضا في الحصول على الفوائد للبنك إثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل ايداع ضمانات في استحقاق يحدده، ونظرا لأهمية القروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع والمدخرين.

- القروض المقدمة من البنوك تحتوي على فوائد أكبر مما عليه في الاسواق.

- إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض على عكس قروض السوق.

- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الاموال في الانتاج والتوزيع أي واسطة لزيادة انتاجية رأس المال تعتبر القروض المصرفية المورد الاساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على ايراداته، إذ تمثل الجانب الاكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الارباح مع امكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات ،فالقرض يمكن العميل من شراء المواد الأولية،الزيادة في أجور المتخصصين لعملية الانتاج و تمويل العمليات الآجلة كذلك تساعد الوسطاء و تجار التجزئة و الجملة في الحصول على السلع و تخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل و باختصار تستخدم القروض في عملية الإنتاج التوزيع و الاستهلاك و هذا يعني أن البنوك عند تقديمها للقروض فإنها تساهم بذلك في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخائه و رخاء المجتمع الذي تخدمه،فتعمل القروض على خلق فرص العمل و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة.[1]

[1] شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد المصارف،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص113.

ومن هذه الاهمية نجد ان القروض البنكية اعتمد اهم صورة لدعم البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة:

- الاهتمام بصياغة شروط الدفع والتحصيل على نحو يتماشى مع ظروف المشروع الصغير.
- افتقار كثير المشروعات الصغيرة للقدرة على التسيير السليم لتكاليفها بالإضافة الى دعم القدر على توزيع هذه التكاليف، ومن هنا يحتاج هذا المشروع أي المعونة الفنية سواء من البنوك أو من جهات حكومية أخرى.
- ضرورة تطوير الضمان الائتماني المقدم من البنك للمشروع الصغير من هنا يمكن التخلي عن الضمان المادي من العيني أو من خلال ضمان بعض الجمعيات والمؤسسات ذات الثقة.

المطلب الثاني: أنواع القروض.

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية نظرا لناتج العائد عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق وكذا القروض من حجم و نوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.

1- القروض حسب النشاط الاقتصادي:[1]

إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في:

1-1 القرض الاستثماري[2]هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار والإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية وتقنية ومن هنا يتضح أنه قرض استثماري طويل الأجل لأن ايراداته تستحق في الآجال الطويلة.

1-2 القرض التجاري: يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية، من أجل تمويل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الاولية ودفع أجور لعمال.... زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر، حيث تقوم المصارف بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة ما يكون هذا القرض قصير الاجل.

1-3 القرض الاستهلاكي: نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات وغيرها من السلع المعمرة، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية.

2-القرض حسب الفترة الزمنية: يمكن تقسيمه إلى الانواع التالية:

2-1 قروض طويلة والمتوسطة الأجل: يقصد بها القروض التي تزيد آجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرين سنة ويمنح هذا النوع لتمويل الانشطة الرأسمالية كبناء المصانع والمشاريع ذات رؤوس الاموال الثابتة وتنقسم فترات التمويل في هذا النوع إلى:

2-2 القروض القصيرة الأجل: هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية على سنة

---

[1] د. يحوش حسين،مداخلة بعنوان : تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق ، جامعة منتوري قسنطينة أيام 17 و19 افريل 2019.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة،1998-2000،ص74-76.

- **فترة الاستخدام:** هنا يقوم العميل باستخدام مبلغ القرض في الانفاق على بناء المشروع وشراء التجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تجارب التشغيل الاولى من مصاريف الافتتاح.

- **فترة السماح:** الفترة التي يتم من خلالها انتاج السلع و تسويقها ثم تحصيل ثمنها، أي هي تلك الفترة التي تغطي دورة واحدة من دورات رأس المال العامل (دورة واحدة للنشاط) .

- **فترة السداد:** بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفيه لسداد التزاماته، تأتي هذه المرحلة وعادة ما يتم السداد على أقساط دورية تتحدد حسب السياسة الائتمانية المتبعة.

واحدة ويستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية والزراعية القصيرة الأمد كما تمثل القروض القصيرة الأجل معظم قروض الاجل معظم قروض البنوك التجارية، لأنها ذات عائد سريع و مخاطر أقل ويمكن تصنيفها إلى مايلي:

2-2-1القروض العامة[1]: سميت بالقـــروض العـامة كومها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية ليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمـى أيضا بقروض عن طريق الصندوق أو قــروض الخزينة، وتتكون من:

- ✓ تسهيلات الصندوق.
- ✓ السحب على المكشوف.
- ✓ قروض موسمية.
- ✓ قروض الربط.

2-2-2 القروض الخاصة[2]: تعتبر القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة عامة و إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وهناك ثلاثة أنواع من هذه القروض نذكرها فيمايلي:

- ✓ تسبيقات على البضائع.
- ✓ تسبيقات على الصفقات العمومية.
- ✓ الخصم التجاري.

2-2-3 القروض بالالتزام: إن القروض بالالتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون،وإنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الاموال.

[1] أ.لوراتي ابراهيم،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية دراسات اقتصادية ، القروض البنكية و إجراءات منحها ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،العدد 31، ص201.

[2] القاضي أنطوان ناشف و خليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،ج2، 2000، ص 21.

من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقود و لكن يعطي ثقة فقط، و يكون مضطرا إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق، و في هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع للقروض بالالتزام نذكرها فيما يلي:

- ✓ الضمان الاحتياطي.
- ✓ الكفالة.
- ✓ القبول.

2- القرض من نوع الضمان:[1] يعتبر الضمان الوسيلة الاكثر تأمينا من خطر عدم السداد لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد، وينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسين هما:

3-1 القروض بدون ضمانات: عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق ومراكزهم المالية، و يمنح هذا النوع في ظروف خاصة إلا أنه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة المخاطر.

3-2 القروض بضمانات: معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة و تعرف باسم «ضمانات تكميلية"، لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة، و يعتبر هذا النوع الأكثر ربحا في الميدان المصرفي و تأخذ عدة أشكال:

3-2-1 قروض بضمان بضائع: مثل السيارات، الأجهزة الإلكترونية، الأخشاب.....الخ ويشترط في البضائع سهولة التسويق و عدم قابليتها للتلف وغيرها من الشروط الأساسية حتى يضمن البنك حقه.

3-2-2 قروض بضمان أوراق مالية: تقبل الاوراق المالية كضمان أصلي أو ضمان إضافي و تتميز بقلة مرونتها نسبيا، ويشترط أن تكون هذه الأوراق مدرجة في البورصة.

3-2-3 القروض بضمان رهن عقاري: يمكن أن تقبل المصارف التجارية العقارات كرهن إضافي للقروض، حيث يقدم العميل عقارا كضمان، فإذا تخلف العميل عن السداد أصبح العقار تحت تصرف البنك.

3-2-4 قروض بضمان المحلات التجارية والصناعية: المحل التجاري أو المصنع رهنا تجاريا حيازيا كونه مالا منقولا، غير أنه يمكن رهن المحل التجاري رهنا حتى لا تتعطل التجارة، وهذا ما تقوم به البنوك التجارية وتصبح سلطة البنك رسمية على المحل أو المصنع إذا لم يدفع العميل ما عليه[2].

[1] عبد المعطي رضا،محفوظ أحمد جودة،إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره،ص108.

[2] صلاح الدين حسن الساسي،مرجع سبق ذكره،ص28-29.

المطلب الثالث: نماذج المعايير الائتمانية ومعايير منح الائتمان.

تتعرض عملية منح الائتمان البنكي إلى العديد من المخاطر الائتمانية ويسعى البنك قبل أن يمنح الائتمان دراسة المركز المالي للزبون،يقول "كينز" الاقتصادي المعروف" إذا أقرض البنك شخصا 1000 دولار فقط امتلك البنك هذا الشخص ، أما إذا اقترض شخصا مليون دولار أصبح البنك تحت رحمة هذا الشخص ، و هذا الكلام رغم أنه قديم فإنه مازال يصلح للقرن الحالي و ذلك لأن البنك يمكن ان يتخذ إجراءات صارمة تجاه الزبون الذي اقترض 1000 دولار وتكون الخسارة حينئذ بسيطة،أما الزبون الذي اقترض من البنك مليون دولار فإن إفلاسه يسبب اهتزاز لمركز المالي للبنك ويتردد البنك كثيرا في اتخاذ إجراءات قضائية ضده لأنه حتى و لو دخل هذا الزبون السجن فإن النتيجة النهائية ضياع أموال البنك التي هي في النهاية أموال المودعين وهو مايعني كارثة للبنك و تأثيرا في الاقتصاد، و لذلك فإن البنوك تضع معايير لمنح القروض لزبائنها و يمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية.

1- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5cs:

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ **5cs** أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي و مانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، و التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، و فيمايلي سيتم عرض هذه المعايير:[1]

1-1 الشخصية character: و يقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة الزبون المحتمل نحو سداد التزاماته المالية ويعتمد محللي الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية الزبون على مايعرف بالتاريخ الائتماني crédit historie، و يقصد به سمعة الزبون من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو البنوك الاخرى التي سبق الاقتراض منها، و تستعين البنوك العالمية حاليا بنظم المخابرات التسويقية marketing intelligenceلتجميع و تخزين التاريخ الائتماني لمختلف زبائنها هناك بعض المؤشرات الاخرى التي يمكن من خلالها تقييم مدى التزام الزبون ، مثل نمط تعاملاته في الائتمان التجاري بمعنى تحليل الفترة الزمنية التي مضت منذ قيام الزبون (طالب الائتمان) بالشراء الآجل للبضاعة من الموردين الذين يتعامل معهم ،حتى سداده لقيمتها إليهم وذلك باعتبار أن تصرفاته حيال الائتمان التجاري يمكن أن ينسحب أيضا على الائتمان البنكي.

[1] طارق طه،إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنيت،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2007،ص471-475.

2-1 قدرة الطاقة الافتراضية capacity:تقيس الطاقة الاقراضية للزبون مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين أي قدرة الزبون على تحقيق الدخل و بالتالي قدرته على سداد القرض و الالتزام بدفع الفوائد و المصروفات و العمولات، و عليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للزبون المقترض و تفاصيل مركزه المالي من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض ،كربحية النشاط لعدد من السنوات ومتوسط رصيد النقدية بسهولة و دون خسائر كبيرة وتعتبر القوائم المالية الممثلة في قائمة الدخل و الميزانية العمومية مصدرا أساسيا لتلك المعلومات.

3-1 رأس المال capital: يعتبر رأس مال الزبون أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الاضافي في حال فشل الزبون في التسديد. هذا و تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى قدرة الزبون على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه،إذ كلما كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية و العكس صحيح في ذلك،فرأس مال الزبون يمثل قوته المالية و يرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمؤسسة و التي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة و الارباح المحتجزة، حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للزبون المقترح الذاتية و بين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

4-1 الرهن (الضمان) collatéral: يقصد بالرهن مجموعة الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض وبالتالي فإن الرهونات تمثل مصدرا لاستيفاء حقوق البنك في حالة عدم قيام الزبون أو المؤسسة طالبة الائتمان بالسداد ولا يجوز للزبون مقدم الرهن التصرف في الأصل المرهون وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عله إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للزبون. و عموما فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني ، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى البنك المقترض أنها غير كافية ،إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية و منطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلا كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بغض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلاقيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي ، أي الضمان هما يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

1-5الظروف المحيطة conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالزبون طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي

و القانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية و الجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه الزبون مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها شكل المنافسة دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقمها الزبون، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة،أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار أو في مرحلة الانحدار.

و تستعين حاليا البنوك العالمية بالحاسبات الآلية في تطبيق بعض أساليب التحليل الاحصائي المتقدمة، مثل أسلوب تحليل التمايز المتعدد . multiple discriminited analsaiys و اختصاره المتداول **MDA** بغرض تقييم القوة المالية للزبون أو المؤسسة طالبة الائتمان ، و يتم ذلك من خلال وضع درجات أو نقاط لبعض العوامل التي تمثل معايير هامة في الحكم على الجدوى الائتمانية للزبون والتي تشير إلى مقدار الاستفادة العائدة على البنك من منح الائتمان للزبون، و يطلق على هذه النظم التحليلية بنظم احتساب الدرجات الائتمانية crédit-storting-Systems و نخلص الى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع الزبون طالب القرض أو الائتمان و مركزه الائتماني ، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهميه كما انه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل و متوازن.

2- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5PS:

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير مهمة تعرف بـ:**5PS**و تحليل هذه المعايير تعطي للإدارة الائتمان نفس الدلالات التي يعطيها منهج **5CS**و إن كانت بأسلوب آخر،و تحتوي هذه المعايير على نوع الزبون (people) و الغرض من الائتمان (purpose) و قدرة الزبون على السداد(payement) و الحماية (protection) و النظرة المستقبلية (perspective) ،و يلاحظ أن منهج5PS تشمل الحروف الاولى من المقاطع السابقة، و فيما يلي استعراض لماهية هذه المعايير:[1]

2-1 الزبون (people): يقيم الوضع المالي للزبون من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية الزبون وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها لذلك فإن الخطوة الاولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للزبون واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة الزبون.

2-2 الغرض من الائتمان (purpose): أي التعرف على الهدف من الحصول على القرض أي هل سيستخدم مثلا في تمويل أصول رأسمالية أو في تمويل رأس المال العامل فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للزبون.

2-3 قدرة الزبون على السداد(payement): أي دراسة احتمالات إمكانية الزبون في تسديد القرض وفوائده بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد و كذلك توقيت هذا التسديد و يتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للزبون.

2-4 الحماية (protection): أي استكشاف احتمالات إمكانية الزبون في تسديد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للزبون.

2-5 النظرة المستقبلية (perspective): وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض، أي باستكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالزبون سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

[1] حمزة محمود الزبيدي2002، إدارة المصارف،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن،ط2، 1996،ص152-155.

و مايجب ملاحظته أنه رغم الاختلاف في مسميات **5 PS** عن عناصر **5 CS** ، إلا أن مضمونها ليشترك في تحديد ملاءة الزبون و قدرته على التسديد أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.

3- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM: يعتبر منهج PRISM أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى الزبون وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد.

تتكون عناصر **PRISM** من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالأحرف الاولى من كلمتها وهي **P,R,I,S, M**و فيمايلي عرض لماهية هذه المعايير:[1]

3-1التصور perspective:يقصد بالتصور هنا الاحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الاداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه للائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند الزبون والتي من شأنها تحسين الأداء.
- وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حول كل القرارات.

3-2 القدرة على السداد repayment: و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها و من الأمور التي تعتبر لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية و التي يلجأ إليها الزبون (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان.وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد الزبون على إعادة تسديد مابذمته من التزامات تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع الزبون استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

3-2 الغاية من الائتمان intention or purpose: ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للزبون وكقاعدة عامة فإن الغاية الائتمان يجب أن تشكل الاساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وأن آخر ما تفكر فيه إدارة الائتمان هو تصفية أصول الزبون لاسترداد الائتمان.

[1] حمزة محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره،ص156-158.

3-3 الضمانات sagards: ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للزبون أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما تم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

4-3 الادارة management: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الاداري للزبون ومضمون الفعل الاداري سوف يشمل:

- **العمليات:** ومن خلالها يتم التعرف على:
  - أسلوب الزبون في إدارة أعماله.
  - تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
  - تحديد فيما إذا كان الزبون يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد و أيضا فيما إذا كان المنتج موسمي الانتاج أو دائم.
- **الإدارة:**
  - استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
  - استعراض السيرة الذاتية لمدراء الاقسام.
  - تحديد قدرة الزبون على النجاح والنمو.

4- معايير منح الائتمان: عموما ينبغي أن تستند البنوك على معايير ترشدها للتحقق من أن ما تقوم بإقراضه سيتم سداده وأن القرض سيعود بالنفع على المقترض:

1-4 أول معيار لمنح القرض: هو فكرة المشروع جيدة من حيث طبيعة المنتج والأسواق والزبائن والمنافسة والموردين موقع المشروع وإمكانيات الإنتاج.

2-4 ثاني معيار لمنح الائتمان: هو هل يتمتع طالب القرض بمهارات إدارية كالتخطيط والرقابة ومهارات شخصية كالتعاون والحماس والعلاقات العامة وسمعة ائتمانية جيدة.

3-4 ثالث معيار لمنح الائتمان هو حجم الائتمان المطلوب، حيث يجب أن يكون حجم القرض مناسب لعمليات المشروع ولسداد التزاماته على الأخص أقساط القرض.

4-4 رابع معيار لمنح القرض: هو قدرة عمليات المشروع على إدرار دخل كاف، ويمكن أن تفيد "قائمة الدخل" في حساب مقدار الربح أو الخسارة التي تعود على المشروع.

4-5 خامس معيار لمنح القرض: هو قدرة عمليات المشروع على تغطية التكاليف وتستخدم "نقطة التعادل"لتحليل قدرة مبيعات المشروع على تغطية تكاليفه.

4-6 سادس معيار لمنح القرض: هو قدرة التدفقات النقدية الداخلة للمشروع على تغطية كافة التدفقات النقدية الخارجة منه،ولقد تم استخدام قائمة التدفق النقدي لهذا الغرض.

أما في الولايات المتحدة الامريكية مثلا يرتكز القرار الائتماني على معيارين:

المعيار الأول: و هو معيار يطبق على القروض التي تمنح لمشروعات جديدة، حيث يطلب البنك من المستثمر طالب القرض أن يقدم دراسة جدوى دقيقة حول هذا المشروع الجديد، و يتم دراستها ومراجعتها من قبل أفراد متخصصين في البنك، و في الغالب يكون معيار التدفقات النقدية المتوقعة

للمشروع الجديد هو المعيار الأساسي لاتخاذ قرار الموافقة على القرض منعدمه، وذلك للاطمئنان على أن المشروع المطلوب تمويله مجد وأن إيراداته المتوقعة سوف تجعل الزبون يسدد التزاماته تجاه البنك سواء من الأقساط أو الفوائد في الوقت المحدد.

المعيار الثاني : و هو معيار يطبق على القروض المطلوبة لتمويل توسعات في مشروعات قائمة بالفعل،وفي هذه الحالة يكون وضع الميزانية العامة للمشروع هو المعيار الذي على أساسه يقرر البنك منح الزبون القرض من عدمه.وفي الغالب تطلب البنوك من الزبون تقديم ضمانات ، و يجب أن تكون قيمة هذه الضمانات أكبر من قيمة القرض الذي سيحصل عليه الزبون ،و يجب أن تتوفر فيه شرط السيولة أو سرعة التحول إلى سيولة وخلوها من موانع بيعها أو تأجيرها ،فعلى سبيل المثال إذا طلب الزبون الحصول على قرض بضمان عقار تزيد قيمته عن قيمة القرض ،فإن هذا الضمان يكون كافيا بشرط أن يكون العقار مملوكا للزبون، و ليس محل نزاع وليس مؤجرا لسكان آخرين بحيث يمكن للبنك أن يؤجر أو يبيع هذا العقار في حالة امتناع الزبون عن السداد، فإذا قدم الزبون دراسة جدوى للمشروع الجديد أو ميزانية لمشروع القائم بالفعل و قام البنك بتطبيق المعايير المعتادة للإقراض ووافق على القرض فمن الطبيعي أن يسدد الزبون التزاماته للبنك في موعدها المحدد وإذا لم يسدد لظروف خارجة عن إرادته يتم التفاوض بين الطرفين لإعادة جدولة هذه الديون و يوافق البنك على إعادة الجدولة طالما تأكد من جدية هذا الزبون في السداد.

و في إطار منح القروض ، تتميز البنوك في بلغاريا عن مثيلتها في فرنسا بالاعتماد على المعايير التـــالية:

- الشبكة العلاقاتية للزبون.
- السياسة التسويقية.
- مدة العلاقة مع الزبون.

إن الملاءة المالية أو الجدارة الائتمانية **la solvabilité** للمقترض هي التي تدفع البنك وبشكل حاسم إلى تحديد حجم القرض الممنوح، هذا التحديد يعمل وفق أسس تمييزية تعجل بكشف الوضعية المعيبة للمقترض المتعثر،إن ديناميكية الافراط في الاستدانة يمكن أن تؤدي إلى تعثر القرض،وعن تخوف البنك يدفعه إلى تخصيص احتياطات متراكمة في شكل سيولة مفرطة يمكن أن تعيق دوره الاساسي على مستوى الاقتصاد الكلي و الضروري لتحقيق النمو، لذلك فإن أزمة الائتمان تؤثر على النشاط الحقيقي للدورة الاقتصادية.

إن التطورات الائتمانية الحديثة في نهاية القرن العشرين جعلت من الائتمان البنكي أداة اقتصادية أكثر أهمية من أي وقت مضى في التاريخ المعاصر لهذه الدول، و يشير سجل نمو الائتمان وتنوعه حتى أصبح من الخطورة بحيث تستوجب اهتماما اشمل و أعمق من السلطات العامة سواء بالعناية المباشرة أو بواسطة الأجهزة البنكية المختصة ويمكن أن يؤدي الاهتمام بالائتمان و ممارسته بعقلانية و تخطيط إلى تطوير اقتصادي أفضل وبعكس ذلك فإن إهماله يجلب الخسائر و الضرر على مستوى النشاط البنكي و النشاط الاقتصادي ،حيث لابد من الاقرار بوجود محددات تكتيكية لا يمكن تجنبها فيما يخص مدى الرقابة و السيطرة على الائتمان في التنظيم الاقتصادي المعقد في الوقت الحاضر.

المبحث الثاني: مفهوم البطالة.

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية وهذا يعني على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها فإنها قد تقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة هذا مما دفع جميع الدول إلى اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لمعالجتها.

لذا نحاول هنا التعرض إلى هذه الظاهرة من تعريفها، أنواعها، آثارها، أسبابها وطرق علاجها.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها.

1- تعريف البطالة.

ترجع كلمة البِطالة في اللغة العربية بكسر الباء إلى الفعل بَطَلَ أو بَطُلَ، أما البَطالة بفتح الباء فهي مصدر بَطَلَ، وفي الحالتين فإنّها تعني التعطّل عن العمل والقعود عنه، أو عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه أو الحالة التي لا يوجد فيها وظائف يبحث عنها الناس، ويُقال يوم بَطالة أيّ يوم عطلة. [1]

ويُطلق مصطلح البطالة على حالة الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يُمارسونها، ولم يتمكّنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعّالة في المجتمع، حيث إنّهم يسعون للحصول على وظيفة باستمرار، [2] ويرتبط مصطلح البطالة بالقدرة على ممارسة العمل، مع ضرورة سعي الشخص لإيجاد فرصة للعمل.

- ✓ **تعريف البطالة سياسيا:** تُعرف البطالة سياسيّاً بأنّها التوقف عن العمل أو عدم توافر الإمكانيات لدى الدولة لتشغيل الأيدي العاملة، ويعود السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي ضمن مهنة معينة أو مؤسسة وبعض السياسات الحكوميّة التي لا تتدخّل في تأمين العمل، وتباطؤ النشاط الاقتصاديّ، وغيرها، أمّا التعريف القانونيّ للبطالة فيُختصر بأنّه انعدام العمل أو المورد الشخصيّ الكافي لإعالة النفس والعائلة. [3]

---

[1] -"تعريف و معنى بطالة في معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com، اطّلع عليه بتاريخ (6-4-2022). بتصرّف.

[2] -أ ب د. رمزي زكي (1998) ، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت: دار المعرفة ، صفحة 13,15. بتصرّف.

[3] -محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير،(جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية،2008/2007 ص 16,15.

2 – أنواع البطالة:هناك عدة أنواع للبطالة خاصة التي عرفتها الدول الرأسمالية ونذكر منها:

2-1 البطالة الاحتكاكية: تحدث البطالة الاحتكاكية عندما تكون كميّة العمالة المطلوبة غير مساوية لكمية العمالة المتاحة، وتكمن المشكلة في عدم وصول الأشخاص الباحثين عن العمل وأصحاب العمل الباحثين عن عمّال لبعضهم البعض.

2-1 **البطالة الهيكلية**: هي البطالة التي تنتج عن عدم توافق المؤهلات التي يمتلكها العمّال مع تلكَ التي يطلبها أصحاب العمل، على الرغم من أنّ الوظائف المتاحة أحياناً تكون مساويةً لعدد الأشخاص العاطلين عن العمل، ومن أسباب البطالة الهيكليّة التغيّر التكنولوجيّ، وإقبال عدد قليل أو كبير على تعلّم واكتساب مهارة معيّنة.

2-2 **البطالة الدورية**: إن الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لابد وأن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة وهذا يعني أن هذا النوع من البطالة يتأثر بحركة الاقتصاد الوطني، ففي حالة الرواج وازدهار الاقتصاد يختفي هذا النوع من البطالة.[1]

2-3 **البطالة الناقصة**: تحدث عندما يرغب الموظفّون بالعمل لساعات أطول، وترتفع نسبة هذه البطالة في المؤسسات التي يعمل أغلب موظفيها بدوام جزئيّ.

2-4 **البطالة الخفية**: هيَ البطالة التي تغفل عن احتساب بعض الأشخاص العاطلين عن العمل في إحصاءات سوق العمل الرسميّة، مثل الأشخاص الذينَ بحثوا عن وظيفة لوقتٍ طويلٍ حتّى فقدوا الأمل لكنّ رغبتهم في العمل لا تزال موجودة.

2-5 **البطالة الموسمية**: هي بطالة ذات طابع موسمي، تمس بعض النشاطات كالأنشطة الزراعية والفلاحية والسياحة، وقت انتهاء المهام والأعمال التي استندت للعمالة في تلك الفترة يتم تسريحهم لكونهم عمالة مؤقتة[2]،ينتشر هذا النوع من البطالة في الدول النامية الأكثر كثافة لتي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي.

[1] محمود الحسين الوادي،أحمد عارف العساف،وليد أحمد صافي الاقتصاد الكلي ،الطبعة 3 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2013 ص 191.

[2] جمال الدين بن السعدي ، رضا زاوش ، استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة في الجزائر،جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 15-16 نوفمبر 2011،ص5.

2-6 **البطالة المقنعة:** هو التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف ويتقاضون أجورا على الرغم من أن مساهمتهم في العملية الانتاجية تقترب من الصفر حيث تقوم بعض المؤسسات بتوظيف عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية وتلجأ الحكومات الى هذا النوع من البطالة للدول التي تعرف كثافة سكانية من أجل تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية.[2]

المطلب الثاني: أثار البطالة وأسبابها.

هناك عدة آثار للبطالة تعود بالسلب على صحة الفرد جسديا ونفسيا كما انه هنالك عدة اسباب لها وتنقسم اسبابها وفقا لنوعها وسنتطرق لذلك بالتفصيل في هذا المطلب.

1 – الآثار السلبية للبطالة:

لا يقتصر تأثير البطالة على الوضع المادي للفرد والأسرة والمجتمع المحليّ فحسب، بل يتجاوز ذلك ليؤثّر على الناحية الصحيّة، ومعدّل الوفيات أيضاً، لا سيّما أن آثارها تمتدّ لسنوات لاحقاً، هذا فضلاً عن كونها تمسّ القطاع الاقتصاديّ المحليّ، وتؤثّر سلباً بارتفاعها على مستوى الإنتاج المحليّ، إذ إنّ زيادة 1% من نسبة البطالة تقلّل الناتج المحليّ الإجماليّ بنسبة.2%

1-2 – آثار البطالة على الفرد الآثار الصحية والنفسية.

يعدّ وجود العمل في حياة الفرد ضرورياً من خلال زيادة مكانته اجتماعياً، وتحقيق الأمن الماديّ، واكتساب مهاراتٍ وقدراتٍ عالية ومتنوّعة أثناء العمل، بالإضافة إلى إمكانية الفرد في تسيير نمط حياته، وتحسين مهارات التواصل مع الآخرين، وعليه فإنّ فقدان الوظيفة يُفقد الفرد جميع المزايا المذكورة سابقاً، مما يؤدّي إلى ظهور العديد من الآثار السلبيّة سواء من الناحية النفسيّة أو الجسديّة، يُذكر منها ما يأتي:

1-2-1 المرض: تعدّ البطالة طويلة الأجل سبباً في زيادة الأمراض العقليّة والبدنيّة، كما تقلّل من العمر الافتراضيّ، وذلك كما أشارت الكثير من الدّراسات.

2-2-1 الاكتئاب: يعدّ المتعطّل عن العمل أكثر عرضةً للشعور بالاكتئاب، كما قد ينخفض تقديره لذاته، خصوصاً إذا كان يمتلك الرغبة القوية في الحصول على وظيفة، هذا فضلاً عن زيادة التوتر عنده، والضغط الجسديّ. وقد يتنامى الشعور باليأس لديه في حال عدم الرضا عن ذاته، وعدم قدرته على الانجاز.

1-2-3 الانتحار:إنّ ارتفاع نسب البطالة يزيد نسبة الانتحار في المجتمع، حيث تعدّ البطالة سبباً في زيادة الفقر، والحرمان، واليأس، وزيادة المشاكل الأسرية، وهي عوامل رئيسية ترفع نسب الانتحار.

1-2-4 الإدمان:تعتبر البطالة سبباً في اللجوء إلى الإدمان، فعلى الرغم من أنّ فقدان الوظيفة يصعّب من توفّر المال، إلا أنّ فقدان الوظيفة أيضاً يؤثّر سلباً في تقدير الهوية، واحترام الذات، وكلّما طالت هذه الفترة تفاقم الاكتئاب الذي يحفز الشعور بالإدمان

1-2-5 الإحباط:كثير من الشباب المتعطّل عن العمل تنتابهُ مشاعر الإحباط واليأس، لأنّه فقدَ حقّه في الحصول على وظيفة، خاصةً في حال وجود من يمتلكون مهارات ومؤهلات مماثلةٍ له يشغلون موقعاً وظيفياً، الأمر الذي يؤدي إلى تولد مشاعر عدم الانتماء وقد تتطور هذه المشاعر ليتحول العاطل عن العمل إلى شخص عدوانيّ تجاه الآخرين وتجاه المجتمع

1-2-6 عدم تقدير الذات: يحتاج الفرد إلى التّواصل مع أشخاصٍ خارج نطاق أسرته لكسب المزيد من المعلومات والخبرات المتنوّعة، لا سيّما أنّ الفرد يرى نفسه بمنظور الآخرين، وعليه فالعاطل عن العمل قد لا يرى لنفسه مكانةً في كثير من الأحيان؛ لأنّه لا يملك عملاً يُظهر فيه نفسه ومهاراته، هذا بالإضافة إلى أنّه بحاجة لتبادل منفعةٍ جماعيةٍ يشارك بها الآخرين، بحيث يشعر بأنّه مفيد وفعّال في المجتمع، هذا فضلاً عن كونه يعاني من عدم مقدرته على إشغال وقته بما هو مفيد على نحو ينمي قدراته، ومهاراته المختلفة، ما يؤدي إلى ظهور الملل في مناحي حياته المختلفة

1-2-7 الانطواء والعزلة: يعاني الشخص المتعطّل من العُزلة والوحدة، لعدّم انخراطه مع أقرانهِ والخروج من المنزل لأسباب العمل، والذي يزيد لديه شعور القلق، ويفقده الثقة بالمجتمع، مما قد يؤدي به إلى الانسحاب تدريجيّاً من المجتمع الخارجيّ.

1-3- الآثار الاجتماعية:

توجد العديد من الآثار الاجتماعيّة التي تؤثّر سلباً على العاطلين عن العمل، منها :

1-3-1 انخفاض فرصة الحصول على وظيفة: لا تفضّل الكثير من الشركات توظيف العاطلين عن العمل منذ فترة زمنية طويلة، على الرغم من امتلاكهم المهارات والمؤهّلات التي تناسب الوظيفة المتَاحة، هذا فضلاً عن كون البطالة تؤدي إلى فقدان الكثير من المهارات التي اكتسبت أثناء فترة العمل السابقة، لعدم الاستمرار في استخدامها، الأمر الذي يصعّب فرصة الحصول على وظيفة جديدة، وقد أشارت دراسةٌ سويديةٌ في عام

2008م أنّ مهارات فهم القراءة انخفضت عند العاطلين عن العمل لمدّة عام بنسبة 5% .

1-3-2 التطرّف والعنف: تعتبر فئةُ الشباب العاطل عن العمل هي الأكثر عُرضةً للانضمام إلى الجماعات المتطرّفة، فمن السهل إقناعهم بأهداف هذه الجماعات، خاصةً أنّ معظمهم لا يمتلكون أهدافاً محددةً في حياتهم، فيعتبرون كلاً من التطرّف، والعنف طريقة للتّعبير عن الذّات

1-3-3 الهجرة: إنّ عدم القُدرة على إيجاد حلولٍ لمشكلة البطالة، أجبرت الكثير من الشباب على التفكير بالهجرة إلى خارج البلاد لإيجار فرصة عمل.

1-3-4 الجريمة :قد تؤدي البيئة غير المستقرة للمتعطل، وشعوره بالوحدة لابتعاده عن المجتمع الخارجي الذي يعيش فيه إلى ظهور الجريمة وتفشّيها بالمجتمع، ولكن لا يعني هذا أنّ جميع المتعطلين هم أصحاب جرائم وأسبقيات، لكن البطالة، والفقر، وانخفاض مستوى الاقتصاد العام تعتبر من أسباب وقوع الجرائم.

1-4-الآثار الاقتصادية:

1-4-1 انخفاض المستوى المعيشيّ: غالبية المتعطّلين يعانون من انخفاض المستوى المعيشيّ، لعدم تمكّنهم من توفير مصدر دخل شهريّ ثابت، وعادةً ما يظهر تأثير البطالة مباشرةً على حياة الفرد عند بدء انقطاعه عن العمل، فيظهر ذلك في انخفاض القوة الشرائية، وعدم القدرة على تغطية الديون -إن وُجدت- في سبيل تأمين احتياجات الحياة، وتأمين السكن المناسب.

1-4-2 خسارة المأوى والتشرّد: غالباً ما يؤدي تفاقم معدّل البطالة إلى زيادة معدّلات التشرد، حيث إنّ المتعطّل لا يملك الدّخل الكافي لتغطية تكاليف السّكن، مما قد يؤدي به إلى أن يصبح بلا مأوى

1-5- آثار البطالة على عائلة المتعطّل: لا يقتصرُ أثر البطالة على حياة الفرد فقط، إنّما تمتد آثارها إلى جميع أفراد الأسرة، حيث أشارت دراسة كنديّة أجراها الخبير الاقتصاديّ بنيامين أبلبوم عام 2008م أن نسبة المهارات المكتسبة لأبناء العاطلين عن العمل تقل بمعدل 9%مقارنةً بنسبتها مع أبناء العاملين.[1] هذا بالإضافة إلى أنّ تفشّي البطالة داخل الأسرة التي تُعدّ المؤسسة الاجتماعيّة المسؤولة عن تنشئة جيل قائم على المبادئ والقيم سيكون لها أثر سلبي بسبب عدم القدرة على تأمين أسياسيات الحياة، ووقوع الأسرة تحت

[1]-لخضر أوصيف،علماوي أحمد، استراتيجية المقاومة للقضاء على البطالة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 16/15 نوفمبر.

ضغط الديون، مما يؤدي إلى زيادة التوتر النفسيّ لعدم القدرة على سدادها، وفي بعض الأحيان قد يجبر الأبناء لدخول سوق العمل وهم في سنّ الدراسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور الاضطرابات التي تؤثّر عليهم سلباً.

2- أسباب البطالة: هناك عدة أسباب للبطالة حيث لكل نوع من البطالة أسبابه وسنتطرق إلى أسباب كل نوع على حدى.

2-1 اسباب البطالة الهيكلية:

تحدث البطالة عندما لا تتوافق القوى العاملة مع الوظائف المتاحة، حيث يُمكن ألّا تتماشى فرص العمل المتاحة مع مهارات الأفراد، أو ألّا تتوافر فرص عمل لهم،[1] ويُلاحَظ أحد أشكال ذلك في البطالة الموسميّة لقطاعات الزراعة، والسياحة، والبناء، والتي ترتبط بموسم معيّن من السنة فتتوافر فرص العمل في ذلك الموسم وبعدها يُصبح العمّال دون عمل إلى حين حلول الموسم القادم،[2] والبطالة الهيكليّة طويلة الأجل وليست طوعيّة، ويُمكن تلخيص الأسباب المؤدّية لها كما يأتي:

- حلول الآلات والروبوتات والتكنولوجيا الحديثة محلّ القوى العاملة .
- افتقار القوى العاملة إلى المهارات والتدريب اللازم للوظائف المتاحة
- نقل المصانع إلى بلدان أخرى تكون فيها أجرة القوى العاملة أقل بهدف تخفيض التكلفة، ممّا يؤدّي إلى فقدان العمّال السابقين لوظائفهم.

2-2 اسباب البطالة الدورية:

تنتج البطالة الدوريّة عن قلّة الطلب على السلع والخدمات، وتُسمّى أيضاً ببطالة الاقتصاد الكينزي ويرتبط هذا النوع من البطالة بالحركة الاقتصاديّة، حيث تزداد البطالة في فترة الركود الاقتصادي وتقل في فترة النمو الاقتصادي، فتكون عدد فرص العمل المتاحة أقل من عدد الباحثين عن الوظائف، وتُسمّى هذه البطالة بالدوريّة لأنّها تعمل كدورة تبدأ بانخفاض الطلب على السلع والمنتجات فتؤثّر في أرباح الشركات الأمر الذي

[1]-جمال حسن أحمد عيسى المراحنة، مرجع سابق، ص 120.

[2]-خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي (المشكلة.....والحل) (مصدر: مجموعة النيل العربية)، ص 20.

يدفع الشركات إلى تسريح موظّفيها، كما انّ ارتفاع معدل البطالة الناتج عن فقدان الوظائف يؤدّي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي.

2-3 اسباب البطالة المؤسسية:

تنتج البطالة المؤسسية عن عوامل وأسباب مؤسسيّة تتمثّل فيما يأتي:

- السياسات الحكوميّة المتمثّلة في برامج الضمان الاجتماعي المكلفة على الشركات في بعض الدول، وبعض قوانين الترخيص المهنيّة ذات القيود الكبيرة على الأفراد والشركات .
- ممارسات سوق العمل المتمثّلة في إعطاء أجور الكفاءة والتميّز في الوظائف .ارتفاع معدّل المنتسبين إلى النقابات العمّالية والمهنيّة
- رفع الحد الأدنى للأجور بسبب سياسات الحكومة أو النقابات، ممّا يؤدّي إلى جعل القوى العاملة أكثر تكلفةً بالنسبة للشركات الأمر الذي يُقلّل من عدد فرص العمل المتاحة في سوق العمل، فتُسرّح الشركات موظفيها لتقليل التكلفة، كما أنّ الباحثين عن عمل يرفضون الوظائف ذات الرواتب التي تكون أقل من الحد الأدنى للأجور ممّا يُساهم في منعهم من الحصول على وظائف فتنتج البطالة المؤسسيّة.

2-4- اسباب البطالة الاحتكاكية

يُمكن تعريف البطالة الاحتكاكيّة :على أنّها البطالة التي تحدث عندما يفقد العامل عمله ويبدأ بالبحث عن عمل جديد؛ لذلك تُسمّى أيضاً ببطالة البحث وتعتبر البطالة الاحتكاكيّة أقل أنواع البطالة المسبّبة للمشاكل من ناحية اقتصادية لأنّها بطالة قصيرة الأجل وتنتهي بمجرّد حصول الفرد على عمل جديد، لكنّ الخروج منها يتطلّب جهداً يبدأ من عملية بحث الفرد عن عمل مروراً بإجراءات المقابلات وإتمام عملية التوظيف، ويُمكن تلخيص الأسباب المؤدية للبطالة الاحتكاكيّة كما يأتي:

- ترك العمل بشكل طوعي للبحث عن فرصة عمل أخرى مناسبة تُلبّي حاجات العامل، وقد يكون الفرد قد ادّخر مبلغاً من المال يُمكّنه من ترك عمل الحالي والبحث عن عمل آخر انتقال العامل من مكان إقامته الذي يعمل فيه إلى مكان آخر ممّا يتطلّب منه ترك مكان عمله القديم والبحث عن عمل جديد في مكان إقامته الجديد.
- تخرّج الطلاب من الجامعات والمدارس وبحثهم عن فرص عمل .
- عودة الأفراد الذين توقفوا عن العمل لفترة بسبب مسؤوليات الزواج، أو تربية الأطفال، أو العناية بوالديهم، إلى البحث عن وظائف من جديد.

المطلب الثالث: طرق علاج البطالة.

تعرف البطالة(unemployment) بأنها عدم قدرة الفرد على العثور على وظيفة مناسبة، عندما يستطيع العمل ويريد العمل، كما تم تعريف البطالة حسب مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمل بأن الباطلين عن العمل هم الأشخاص المتاحون للعمل ولا يملكون وظيفة في الوقت الحالي، أو الأشخاص الذين تم تسريحهم من أعمالهم لبعض الوقت وينتظرون العودة إلى تلك الوظيفة، وفيما يلي طرح لبعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليل نسبة البطالة في المجتمع

3- دور الدول في مشكل البطالة :

تسعى الدول للحد من أسبـــــاب البطـالة، حيث تؤثر الكثير من السياسات الحكومية والمـــؤسسية على مشاركة السكان في سوق العمل، كما تؤثر على وتيرة خلق فرص عمل للأفراد بالنسبة لنمو السكان، تساهم الدول ذات النمو السكاني المرتفع لخلق المزيد من فـرص العمل نسبيًا، وذلك لمواكبة الارتفاع في أعداد السكان، وزيادة إنتاج الدولة عن طريق تطوير منتجًا جديدًا أو للمنافسة دوليًا لزيادة الطلب على إنتاجها، مما يساعد في ارتفاع معدلات التوظيف، ومن أبرز سلوكيات الدولة المقترحة لحل مشكلة البطالة ما يأتي :

1-1 تغيير السياسات المالية والنقدية:

تساعد السياسة النقدية على خفض أسعار الفائدة، مما يعمل على تحفيز طلب العائلات على اقتراض السيارات والمنازل بسعر أقل، وهذا يساعد في توظيف عدد كافٍ من العمال لتلبية الطلب المتزايد، كما تساهم السياسة المالية في تقليل معدلات البطالة من خلال المساعدة على ارتفاع معدلا لنمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الاستهلاك بسبب زيادة الدخل عند انخفاض الضرائب، مما يزيد الطلب على العمال نتيجة إنتاج الشركات، فتؤدي إلى انخفاض البطالة، وهذا يعني فقدان وظائف أقل.

تعزز أسعار الفائدة والجمارك المخفضة زيادة الطلب، وحثّ الأشخاص على إنفاق المزيد من الأموال، كما تمنح الشركات فرصة جيدة للاستثمار وخلق فرص جديدة للتوظيف، حيث تساعد السياسة المالية على انخفاض أسعار الفائدة، مما يعني المزيد من الناتج المحلي.

1-2 تغيير سياسات التعليم :

يعد تمويل التعليم من أفضل الحلول التي يجب على الدول الاهتمام بها، يمكن للأشخاص الأكثر تعليمًا شراء المزيد من الأشياء بالأجور الأعلى التي يكسبونه عن طريق حصولهم على وظائف برواتب أعلي[1] كما أنّ تدريب الطلاب وتعزيز قدراتهم لتناسب متطلبات العمل يساهم في مساعدتهم على تحمل أعباء العمل والتكيف مع التغير في البيئة من الدراسة إلى العمل، ويمكن تغيير السياسات عن طريق مزيج من الاقتصاد وعلم الاجتماع، لتحسين توزيع فرص العمل حسب المناطق والكثافة السكانية للمنطقة وتوفير فرص للخريجين الجدد الأقل نصيبًا في الأفضلية، الذين لا تطلبهم الشركات لقلة خبراتهم.

1-3 وضع المزيد من برامج التدريب:

تحسين قدرات العاملين من خلال توفير برامج تدريبية تتناسق مع متطلبات سوق العمل، وتوفير إجابات استفساراتهم ومراقبة جودة التدريب ومخرجاته، ودعمهم ماليًا خلال فترة التدريب،[2] ومنح العاطلين عن العمل لفترة طويلة مهارات جديدة، تساعدهم من العثور على وظائف في بعض

الصناعات النامية، مثل إعادة تدريب العاطلين على المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي التي تساعدهم في العثور على عمل في قطاع الخدمات

1-3 مكافحة سياسة التمييز في عملية التوظيف:

مساعدة العاطلين عن العمل بقبول الوظائف التي يشعرون بها أنهم يفقدون بعض المزايا، يمكن للحكومة أن تضمن وظيفة في القطاع العام مثل: تنظيف الشوارع،[3] العمل على محاربة جميع أنواع التمييز من ضمنها عدم المساواة بين الجنسين وخاصة في نطاق العمل، حيث يتوجب على الحكومات إظهار المساواة لعامة الناس بأن المرأة لا تقل أهمية عن الرجل، من خلال القيام بذلك قد تتحسن فرص العمل للمرأة حيث سيزداد القبول بها،[4] يجب منح جميع المتقدمين لوظيفة ما فرصة متساوية دون تمييز أو تدّخل المحسوبية أو الرشوة، والتركيز على

[1] How to Avoid Discrimination in Recruitment", highspeedtraining. Edited

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 12.

[3] Education is Not the Cure for High Unemployment or for Income Inequality", epi. Edited

[4] -صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي (عنابة: دار العلوم للنشر، 2003)، ص 135.

الوصف الوظيفي بحيث تتوافق مع مهارات وقدرات المرشحين، وتجنب التحيز الشخصي والواسطة أثناء عملية التوظيف.

1-4 خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة:

إن توليد الوظائف وخلق فرص عمل متنوعة ووضع الاقتصاد على المسار الصحيح من قبل الحكومات في الدول، يساهم بشكل كبير في تقليل حجم فجوة الوظائف وهي الفرق بين عدد الوظائف الشاغرة وعدد العاطلين عن العمل، إذ مساعدة هذه الفئات من العمال من خلال التوظيف في برامج البنية التحتية كثيفة العمالة في استصلاح الأراضي والطرق الفرعية، والسدود والآبار وأنظمة الري، والصرف الصحي، والمراكز الصحية والمدارس، بحيث يمكن للعمال الحصول على ضمان توظيف لعدد من الأيام في السنة وفقًا لما ورد بتقرير منظمة العمل الدولية.

1-5 خفض مستوى العمالة الأجنبية

التركيز على العمالة المحلية للدولة بديلًا عن العمالة الأجنبية، وذلك من خلال وضع استراتيجيات منظمة لرفد القطاعات بالموظفين المحليين، وإنشاء مراكز تدريبية لرفع مستوى قدراتهم، وتعزيز دور القطاع الخاص في هذه الاستراتيجيات، وإنشاء مراكز تدريبية خاصة بالمهن التي تتطلب مهارات منخفضة كالأعمال اليدوية، بحيث ترفع من مهاراتهم ليتم الاستغناء عن العمالة الاجنبية التي تحتل هذه الوظائف.

1-6 دعم المشاريع الخاصة وتعزيز ريادة الأعمال:

من أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشكلة البطالة على المدى الطويل، هي تبني فكرة المشاريع الصغيرة التي تساعد على توفير الدخل للأفراد، كما يساهم دعم الشركات ورجال الأعمال للمشاريع والشركات الصغيرة على توفير فرص عمل أكثر وأفضل بالنسبة للعاطلين عن العمل، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لهم، فذلك يعمل على إزالة العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تسمح للأشخاص بالعمل، أما فيما يخص ريادة الأعمال فعن طريق دورات تدريبية تعزز من مهارتهم الأساسية لتساعدهم في المضي نحو أحلامهم وتحقيقها والقدرة على إدارة مشاريعهم.

1-7 نشر التوعية حول أهمية تنظيم النسل:

القدرة على التخطيط والمباعدة بين الأحمال، وهو ذات أهمية وفوائد للنساء والأطفال والأسر، كما ويعمل على تحسين الوضع التعليمي العام للمرأة والمجتمعات المحلية، بحيث ينهض بصحة ورفاهية

الأطفال والأسر، ويعمل على توفير المال ويقلل من الإجهاض، يستحق تنظيم النسل دعمًا واسع النطاق، في أولويات الصحة العامة وخدمات الرعاية الصحية.

1-8 إعانات البطالة:

تقديم إعانات البطالة أو التأمين ضد البطالة، وهي رواتب يتم تقديمها من قبل الحكومة للموظفين المؤهلين للعمل الباحثين عنه، أو الذين تم فصلهم من العمل بطريقة غير عادلة لعدم توفر شواغر كافية أو غيره، أو الذين تضرروا من الجائحات والأوبئة، وفق شروط تحددها الحكومة لتغطية أكبر قدر من المتضررين المؤهلين[1].

1-9 التأمين الصحي والرعاية الصحية:

تساهم الرعاية الصحية والعلاجية بمساعدة العامل بأن يكون لائقًا بدنيًا بما يكفي لكسب العيش الكريم، بحيث لا تقع التكاليف المرضية الكبيرة وغير المتوقعة على الأسر الفردية، من خلال تطوير أنظمة التمويل وتأمين الرعاية الصحية، ويعتمد على دعم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بالإضافة لتوسيع نطاق التغطية للتأمين الصحي الاجتماعي، والذي يغطي عمال القطاع الرسمي فقط، ليشمل العمال ذوي الأجور المنخفضة وأصحاب الأعمال الحرة.

1-10 معاشات الشيخوخة:

حماية العمال المتقاعدين في سن الشيخوخة من الاعتماد على المساعدة العامة وانعدام الأمن المالي بسبب انخفاض الدخل، عن طريق العمل على تطوير أنظمة معاشات التقاعد وزيادة تغطيتها لتشمل شريحة أكبر من العمال، بحيث تتناسب مع متوسط العمر والتغيرات في سوق العمل وأدوار الجنسين، وتحسين مخططات الضمان الاجتماعي باعتباره المصدر الرئيسي لدخل العمال المتقاعدين في أغلب البلدان.

[1] عيسى آيت عيسى، **سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010)، ص 63.

2 دور الأفراد في حل مشكلة البطالة:

تعتبر البطالة أزمة كبيرة تؤدي إلى دفن الوضع الاقتصادي للشعوب بأكملها، وبالتالي فإن اتباع الإجراء الصحيح أمر إلزامي من قبل الجميع بما في ذلك الأفراد، ولا يجب أن يقتصر على فئة معينة، إن العمل على تنمية أمّة خالية من البطالة جانب يجب أن يركز عليه الجميع، العديد من الشركات لديها وظائف، لكن لا يمكنها العثور على أشخاص مناسبين كما يوجد الكثير من العاطلين اللذين يرغبون في العمل، لكن لا يمكنهم العثور على وظائف مناسبة لمهاراتهم، هناك العديد من المصادر المحتملة لعدم التوافق قد تكون بسبب الجغرافيا أو المهارات، والديموغرافيا، إما أنهم موجودون في المكان الخطأ أو لا يمتلكون المهارات المطلوبة للوظائف المتاحة وهنا يمكن للأفراد حل مشكلة البطالة من خلال :

2-1 رفع مستوى المهارات الشخصية:

يساعد بناء المهارات العامة وتعزيزها في الحصول على وظيفة مناسبة، حيث إن التحول الرقمي يعد مستقبلًا لعالم الأعمال، وبصرف النظر عن نوع العمل، فإن جميع الموظفين اليوم يحتاجون إلى بناء وتطوير المهارات الرقمية، وبسبب التغير التكنولوجي المستمر فإن المهارات المطلوبة تتطور بشكل سريع، لذا من المهم الحصول على معلومات دقيقة متجددة حول المهارات اللازمة لسوق العمل.

2-2 الاستعانة بفكرة التعليم الذاتي:

يساعد توفير فرص التدريب على تعلم مهارات جديدة أو اكتساب خبرة وظيفية، وتقديم الأدوات الأساسية اللازمة التي تمنح المرء حافزًا وقوّة للسعي نحو بناء مشروعه الخاص والتعلم والتطور ذاتيًا، ويساعد ذلك على تنمية الإبداع وتعزيز الثقة للمشاركة في سوق العمل بصورة أكبر، ويمكن في غياب فرص التدريب أن يسعى الإنسان للتعلم الذاتي للمهارات الأساسية عن طريق التعليم الإلكتروني وأخذ الدورات اللازمة التي تمكنه من إنشاء مشروعه الخاص وإدارته، ومتابعة التعلم لمواكبة التغيرات والتطورات.

2-3 بناء سيرة ذاتية جيدة وتطويرها باستمرار:

من الأساليب التقليدية التي يجب أخذها في عين الاعتبار، وهي إنشاء سيرة ذاتية جيدة بخبرات ومهارات ودورات مفيدة أساسية في مجال التكنولوجيا، من الأفضل تحديث السيرة الذاتية كل فترة والاطلاع على التطور

التكنولوجي لمواكبته، ويتم كل ذلك من خلال التخطيط وترتيب الأولويات واستشارة المختصين لبناء سيرة ذاتية متناسبة مع قدرة المرء ورغبته.

2-4 محاولة ابتكار مشروع جديد:

أصبح العديد من الأشخاص بلا عمل، نتيجة تخلي الشركات عنهم، وذلك بسبب الأزمات المالية التي قللت العديد من فرص العمل، لذا يمكن أن يبدأ الأشخاص بإنشاء المشاريع الخاصة، فقد خلقت الأزمة المالية احتياجات لم تكن موجودة من قبل، وقد تكون هذه الاحتياجات أكبر فرصة للكثير من الأشخاص للهروب من البطالة عن طريق إنشاء وظائفهم الخاصة.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن القروض تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وباختصار تستخدم القروض في عملية الإنتاج التوزيع والاستهلاك وهذا يعني أن البنوك عند تقديمها للقروض فإنها تساهم بذلك في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخائه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

كما تم استخلاص أن مشكل البطالة تعتبر مشكل عويص تعاني منه العديد من الدول غير انه تختلف انواعها ونسبها من دولة لأخرى كما تعتبر القروض البنكية من بين دوافع تطوير اقتصاد الدولة ونموها لتوفير أكبر عدد من فرص العمل الجديدة للأشخاص العاطلة عن العمل والحد من مشاكلها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في الحد من البطالة.

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم القروض بصفة عامة،و إلى البطالة أثارها وطرق علاجها.سنتطرق في هذا الفصل إلى إحدى المؤسسات التي تعتبر من بين الهياكل الحكومية المستحدثة للتقليل من نسبة البطالة في المجتمع حيث سنتطرق في هذا الفصل للتعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و محاولة التعريف بمختلف مهام و أهداف الوكالة و ماهي الصيغ التمويل التي تعتمد عليها و معرفة النشاطات التي تركز عليها و مختلف الخدمات المالية و الغير المالية التي تقدمها ،كما يعتبر القرض المصغر هو بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.كما سنتطرق في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى كل ما يتعلق بالقرض المصغر من تعاريف مبادئ و مميزات لنختم فصلنا هذا بالحديث عن تحديات ومعوقات القروض المصغرة للحد من البطالة.

المبحث الأول :مدخل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الآليات المهتمة بالتشغيل، حيث تهدف إلى معالجة أزمة التشغيل في الجزائر، ومساعدة الشباب في تطوير مهاراتهم الفكرية والعملية، وفيمايلي سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والهدف منها.

المطلب الأول :نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1- نشأة الوكالة الوطنية:

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة إنجازها حيث عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر و طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و أوكلت مهمة متابعة عملية نشاطها إلى وزير التشغيل و التضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.

2- الشبكة العملية:

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.[1]

نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها بلادنا منذ سنة 1999 ،عبر تمويل مشاريع مصغرة اسند تسييرها للجماعات المحلية.

تم تنظيم الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية بموجب:

- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 من 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء هيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي 2004، يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تشكلالوكالةالوطنيةلتسييرالقرضأداةلتجسيدسياسةالحكومةفيمايخصمحاربةالفقروالهشاشة الاجتماعية.

1- الأهداف العامة:

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النساء.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وايجاد ضالتهم.

2- المهام الأساسية: تتمثل المهام الاساسية للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في:[1]

- تسيير جهازا لقرض المصغر وفقا للتشريع والقانون المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يأتي:

- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي في إطار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قوانينها الاساسية.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، المادة 5، ص08.

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

يمكن للوكالة، من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه، أن تقوم بما يأتي:[1]

- تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها.
- تكلف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات فونوغرافية محلية وجهوية.
- تنفذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- عملية التركيب المالي ورصد القروض من خلال استحداث منصب مرافق الوكالة على مستوى كل دوائر الولاية
- إبلاغ المستفيد بكل المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيد والحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى مؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- التنسيق والعمل مع الجمعيات قصد الوصول إلى المناطق المعزولة والمحرومة وذلك من خلال الأيام الإعلامية التحسيسية التي تقوم بها الوكالة استهداف الحرفيين وأصحاب الصناعة التقليدية.
- إجراء دورات تكوينية للمرافقين من اجل مرافقة ذات نوعية حسنة لأصحاب المشاريع.
- تنظيم المعارض (معرض ــبيع) محلية, جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14، مرجع سابق، ص09.

1-الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم التمويل لأنشطة متنوعة أهمها:

1-1 الصناعة:

- الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس،الخبز،حلويات عصرية وتقليدية...إلخ.
- صناعة الألبسة :الألبسة الجاهزة،خياطة الملابس الحياكة،صنع الأغطية المنزلية...الخ.
- الصناعة الجلدية :الأحذية التقليدية،الألبسة...الخ.
- الصناعة الخشبية :الأثاث،منتجات خشبية،صناعة السلال،الصناعة المعدنية.... .الخ.

1-2 الصناعة التقليدية: تتمثل الصناعة التقليدية في:

- النسيج والزرابي التقليدية،خياطة الملابس،الطرز التقليدي،الرسام على الحرير،والقطيفة
- الزجاج،أدوات الزينة،الفخار،المنتجات المصنوعة بالزجاج.
- النقش على الخشب.

1-3 الفلاحة: تشمل الفلاحة:

- تربية الماشية،تسمين الأبقار ,الأغنام ,الماعز ,إنتاج اللحوم ,الحليب ,تربية الدواجن.
- فلاحة الأرض وتتمثل في إنتاج البذور ,الفواكه ,والخضار(التجفيف والتخزين) مشاتل الزهور ونباتات الزينة.

1-4 الخدمات: أهم الخدمات التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي:

- الإعلام الآلي، الحلاقة التجميل ,الأكل السريع ,تصليح السيارات ومختلف التجهيزات الأخرى.
- الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة.

1-5 المباني والأشغال العمومية:

أشغال البناء أعمال متعلقة بالمباني مثل :السباكة ,النجارة،صناعة حجر البناء...الخ.[1]

[1] ناصرمغني،القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر،الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة 15 و 16 نوفمبر 2011.

2- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.

- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية **ANGEM**.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة: الخدمات المالية والغير المالية للوكالة.

1- الخدمات المالية للوكالة: وتتمثل في:

1-1 السلفة بدون فائدة :

السلفة بدون فائدة لأجل شراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 250000 دج وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى غاية 54شهر , مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث أشهر مدة تسديد السلفة موضحة كالتالي:

- 36 شهر بالنسبة لقروض 100.000 دج.
- 54 شهر بالنسبة لقروض 250.000دج.

1-2 القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع: هذا القرض يمكن إن يقسم حسب احتياجات النشاط إلى عدة برامج للتمويل والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: (2-1):برنامج التمويل والقيمة القصوى المحدد للشراء.

برنامج التمويل	القيمة القصوى المحددة للشراء
مواد أولية	لا تتعدى150.000دج
السلع للأنشطة التجارية(إعادة البيع)	لاتتعدى300.000دج
تهيئة محل	لاتتعدى100.000دج
التكاليف والرهن	20000دج

المصدر:من معلومات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرWWW.ANGEM.DZ

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- **مواد أولية:** القيمة القصوى المحددة لشراء المواد الأولية للانطلاق في النشاط يجب أن لا تتعدى 150000دج.
- **السلع للأنشطة التجارية (إعادة البيع):**القيمة القصوى المحددة لشراء السلع التجارية للانطلاق في النشاط يجب أن لا تتعدى 300000 دج.
- **تهيئة المحل:** القيمة القصوى المحددة لشراء السلع التجارية للانطلاق في النشاط يجب أن لا تتعدى 100000 دج.
- قيمة التأمين متعدد المخاطر التي سيتم الحصول عليها لمدة عام واحد.

- **التكاليف والرهن:** تسجيل النشاط محدد بقيمة 20000 دج.

3- أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم134.11 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم15.04المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتعلق بتحديد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها تشرف الوكالة على تسيير أنماط التمويل كما هو موضح فيا لجدول التالي:

جدول رقم (2-2): جدول مختصر يوضح أنماط التمويل المالي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100000 دج	كل الأصناف شراء المواد الأولية	0 %	-	100 %	-
لا يتجاوز 250000دج	كل الأصناف شراء المواد الأولية	0 %	-	100 %	-

المصدر: من معلومات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرWWW.ANGEM.DZ

مماسابقالجدوليوضحقيمةالمشروعالتيتقدمهالوكالةوالتيلاتتجاوز100.000دجوقادتصلإلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب .و1.000.000دج في التمويل الثلاثي والذي يستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

2- الخدمات الغير المالية للوكالة:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرار الإعمال لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الدعم، النصائح، المساعدة التقنية والمرافقة المستمرة في إطار انجاز مشاريعهم والتي تبتدئ من يوم وضع الملف إلى غاية الانتهاء من عملية التسديد.

-في حالة قبول طلب حصولكم على القرض فبإمكانكم الاستفادة من البرامج التكوينية التي تقدمها الوكالة مجانيا والمبينة كالأتي:

2-1 **تكوين التربية المالية الإجمالية" تما** ":إنها تلقن الناس مفاهيم المال وكيفية إدارته بحكمة.

وهي تعطي فرصة اكتساب المهارات الأساسية في مجال كسب المال والإنفاق وإعداد الميزانية والادخار والاقتراض والجيد في الأمر هو انه حين يصبح المرء صاحب قرار مالي مطلع يمكنه أن يخطط لأهدافه ويحققها ويتم فيها التطرق إلى 05 مواد أساسية :إدارة الدين ,الخدمات المصرفية ,المفاوضات المالية الموازنة,الادخار.

2-2 تكوين حول روح المقاولاتية لدى النساء :نحرص في هذا التكوين على بلورة رؤية جديدة وفعالة لتمكين المرأة الريفية من تسويق منتجاتها وتحقيق أرباح تساعدها على تحسين مستقلا وذلك بتجديد احتياجات السوق المحلية والوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة.

2-3 تكوين حول المؤسسة الجد المصغرة: يساعد هذا المنهج في دعم ومساندة المقاولين على اكتساب مهارات في الآليات التقنية المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم كما يمكنهم من اكتساب المعارف والقدرات الفنية في مجال اتخاذ القرار واعتمادها إثناء المعاملات اليومية في مؤسساتهم، وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف الصعوبات لضمان استدامة المؤسسة.

ويتم التطرق فيها إلى 05 مواد أساسية وهي :المؤسسة والعائلة _التموين _التخطيط المالي _التسويق _إدارة المخزون _حساب التكاليف _المحاسبة.

2-4تكوين حول الشبكة المقاولاتية: هي تجمع تطوعي بين أفراد أو مؤسسات أو جمعيات بغرض تعبئة وتطوير القدرات والموارد المشتركة لدعم أطراف الشبكة وتنمية قدراتهم وزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة مع الحفاظ على استقلالية كل عضو بها.

هذه الشبكات تركز على الاهتمام وتبني هدف أو قضية واحدة فقط مثل:

شبكة أصحاب مؤسسات النسيج والتي تجذب المؤسسات النشطة في مجال النسيج أوشيكة الصحة العمومية والتي تجد بالجمعيات النشطة في قضايا الصحة العمومية شبكات عامة (متعددة القضايا) وهي الشبكات التي تتبنى عدد من الأهداف والقضايا مثل :الإدماج الاقتصادي للمرأة وتحسين المستوى المعيشي للمرأة الريفية.

3- صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة وشروط الاستفادة منها.

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز مائة ألف دينار جزائري 100.000 دج، و قد تصل إلى مائتين و خمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة من المجتمع.

3-1-التمويل الثنائي المستفيد والوكالة: قرض بقيمة 100.000 دج بدون فائدة والذي تصل قيمته إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، ممنوحة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، يتم تسديدها على مدى 24 إلى 36 شهرا.

3-3 **التمويل الثلاثي المستفيد والوكالة والبنك:** قرض بقيمة لا تتعدى 1.000.000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمسة سنوات).

- المساهمة الشخصية: 01 %.
- قرض بدون فوائد: 29 %.
- قرض بنكي: 70 %.
- تخفيض على الفوائد من 05 إلى 20% من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات.

حيث بتاريخ 22 فيفري 2011 اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقتضي بتثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة، تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشملت التعديلات بالخصوص النقاط التالية:

- رفع قيمة القروض بدون فوائد من المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج.

- إلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر بـ: 10% حيث أصبحت الوكالة تتكفل بـ: 100% من قيمة المشروع.

- رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات صغيرة، وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج في إطار التمويل الثلاثي.

- تخفيض المساهمة الشخصية من المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 01% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.

- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى 95%، في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.

- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الاولية إلى 29% من تكلفة النشاط.

كما تقوم الوكالة بضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية، كذلك تقوم بتقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إطار انجاز المشروع.

ويستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة الآتية:[1]

- أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق.
- أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
- أن يتوفروا على إقامة مستقرة.
- أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- ألا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة.
- أن يقدموا مساهمة شخصية بمستوى يطابق الحد المبين في المادتين 3 و4 أدناه.
- أن يقدموا مساهمة شخصية بمستوى يطابق الحد المبين في المادتين 3 و4 أدناه.

وتحدد المستوى الأدنى للمساهمات الشخصية كما يأتي:[2]

- 05% من الكلفة الإجمالية للنشاط، بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الاولية اللازمة لانطلاق المشروع، ويخفض هذا المستوى إلى 03% ضمن الشروط غير المجتمعة الآتية:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-15 ، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها،الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، المادة 2، ص13.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04-15 ، مرجع سابق، المادة 2، ص13.

- إذا كان المستفيد حائزا شهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.
- إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة، أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.
- 10% من الكلفة الإجمالية، التي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار(30.000 دج) بعنوان شراء المواد الأولية.
- نص المادة 04: تقدم المساهمات الشخصية نقدا.
- نص المادة05: لا تشترط الأنشطة المؤهلة للاستفادة من القرض المصغر بضرورة توفير محل ذي استعمال تجاري أو مهني.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة) من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة فوائد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

4- الإجراءات المعتمدة لمنح القروض المصغرة :

لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتبع المؤسسة العديد من الإجراءات وذالك لتفادي الوقوع في المشاكل وسنأخذ هذه الإجراءات على شكل مراحل وهي:

4-1 مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرفقة:

هذا الملف لايودع إلا على مستوى مرافقة الدائرة محل إقامة المقاول، وفي حالة عدم وجود هذه الخلية.

بإمكان المقاول إيداع ملفه على مستوى خلية المرافقة الأقرب من محل إقامته.

كما أن الملفات الغير مكتملة لا يمكن استقبالها من طرف المرافق لأي سبب من الأسباب سوءا بشكل مؤقت أو دائم.بعد استلام المرفق من طالب القرض الملف كاملا يحرر وصل إيداع الملف تلقائيا ويسلمه له.بعدها يقوم المرافق بتعبئة وثيقة طلب القرض المصغر وتحول إلى التقني سامي في الإعلام الآلي من اجل تحديد الرقم التعريفي وإدخال المعلومات في قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة ثم إلى المكلف بالدراسات للتحصيل من اجل

متابعة المقاول إن كانت لديه ديون مسبقة, ومن تم تعبئة الاستعلام والمتابعة بصفة مشتركة مع المقاول مدة المعالجة ووضع الصيغة النهائية للملف لا يمكن بأي حال من الأحوال إن تتجاوز(10) أيام من تاريخ إيداع الملف.قبل الانتهاء من دراسة الملف يبرمج المرافق زيارة ميدانية لموقع انجاز المشروع المقترح , من اجل التأكد من تصريحات المقاول ومقر إقامته المعتاد وتعبئة الجزء الأول من وثيقة المتابعة وتجسيد المشروع , ثم بعد ذلك يتم مراجعة الملف من قبل: وكالة دعم الشباب, **ANSEJ**الصندوق الوطني للتامين على البطالة **CNAC)** **(**،والصندوق الوطني لتأمين الاجـــراء**(CNAS)**والصندوق الوطني لتأمين لغير اجراء**(CASNOS).**

4-2 مرحلة دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل والتمويل:

هذه اللجنة منشأة بقرار من السيد الوالي وباقتراح من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، هذه اللجنة مكلفة باتخاذ القرارات فيما يخص ملفات طلبات القروض بدون فوائد، وكذا طلبات القروض الموجهة لاقتناء العتاد من طرف المقاولين ومحضرة من قبل الهيئات الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يتكون ملف المقاول الذي يعرض في اجتماع لجنة التأهيل والتمويل من:

- وثيقة طلب القرض المصغر.
- وثيقة الاستعلام والمتابعة.
- الدراسة التقنواقتصادية.
- كل الوثائق المطلوبة.

لجنة التأهيل والتمويل لا تدرس إلا الملفات الموجودة من قبل الحضور في اللجنة، حيث تقوم لجنة التأهيل والتمويل بفحص الملفات من ناحية أهلية المقاول وكذلك من ناحية أهلية المشروع، طبقا للشروط والقوانين المنصوص عليها والمتعلقة بالقروض المصغرة، ثم تأتي المناقشة والتصويت إما بالقبول أو التأجيل بالتحفظ أو الرفض.

في حالة قبول الملف يمنح قرار التأهيل والتمويل للمرافق، إما في حالة التأجيل فيبلغ المقاول بأسباب تأجيل الملف والتحفظات التي أخذت عليه.أما في حالة رفض الملف فيبلغ المقاول بقرار الرفض، حيث يبلغ المقاول على أسباب رفض ملفه وله الحق في الطعن، أو طلب إعادة النظر لكن خلال 15 يوم من استلامه.

4-3 مرحلة دراسة الملف لدى البنك:

بعد قبول ملف المقاول في لجنة التأهيل والتمويل وتسليم نسخة له يطلب من المقاول إحضار الملف البنك والمتكون من:

- شهادة الميلاد.
- شهادة إقامة.
- دبلوم أو شهادة تأهيل مهني أو شهادة تكوين أو أي وثيقة أخرى تثبت المؤهلات المهنية في النشاط.
- نسخة من بطاقة التعريف الشخصية (**CIN**)أو(**PC**).
- نسخة من قرار التأهيل والتمويل المقدم من طرف الوكالة.
- نسخة من الدراسة التقنو اقتصادية التي أعدها المرافق من قبل المقاول، بالاشتراك مع فواتير شكلية للعتاد والمواد الأولية.
- نسخة من شهادة عدم الانتساب **CNAS**و**CASNOS**

يودع هذا الملف لدى البنك، من طرف البنك مرافق الدائرة ويقر البنك باستلام الملفات عن طريق الإمضاء في جدول الإرسال المرفق مع الملف، يتم تحديد وقت معالجة الملفات على مستوى البنك بحد أقصى شهرين (02) ,اعتبارا من تاريخ إيداع الملف الكامل.

في حالة رفضا لملف من طرف البنك، تحرر مراسلة للوكالة مذكور فيها أسباب الرفض مع إعلام المقاول بها تقوم الوكالة بإعادة فحص الملف ورفع جميع التحفظات المبينة في مراسلة البنك وإرجاع الملف للبنك في غضون فترة لا يمكن أن تتجاوز 15 يوما من تاريخ استلام إشعار الرفض، بعد 15 يوم وبدون استجابة الوكالة سيتم رفع الملف.

عند استلام المقاول الإشعار بالموافقة على ملفه يقوم بفتح حساب لدى البنك ودفع المساهمة الشخصية والمقدرة ب 1 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.

4-4 مرحلة دراسة ومعالجة الملف على مستوى الفرع الجهوي:

بعد قبول الملف في لجنة التأهيل والتمويل يقوم مدير الوكالة الولائية بإرسال الوثائق التالية إلى الفرع الجهوي:

- وثيقة طلب التمويل والقائمة الاسمية للمقاولين المسجلين للتمويل.
- نسخة الأصلية من قرارات التأهيل والتمويل.
- نسخ من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.
- وثيقة تسجيل النشاط (بطاقة الحرفي، سجل تجاري)....وصل إيداع وثيقة التسجيل مقبول.
- كشف حساب بنكي أو الحساب الجاري باسم المقاول.

4-5 مرحلة التمويل والانطلاق في المشروع:

في هذه المرحلة يتمكن المقاول من الاستفادة من القرض للانطلاق في المشروع بعدما تم تحويل الدفع في البنك والتأكد من وصول السلفة لحساب المقاول.

المبحث الثاني: القروض المصغرة كآلية للحد من البطالة.

تعتبر القروض المصغرة كآلية من الآليات المستحدثة من طرف الحكومة الجزائرية لغرض المساهمة في استحداث مناصب شغل جديدة بحيث تمس كافة شرائح المجتمع والتي تهدف إلى التقليل أو الحد من البطالة حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية القروض المصغرة في المطلب الأول مبادئها، أهدافها ومميزاتها في المطلب الثاني و أخيرا في المطلب الثالث إلى تحديات و معوقات القروض المصغرة للحد من البطالة

المطلب الأول ماهية القروض المصغرة.

1-نشأة القروض المصغرة:

غالبا ما يرتبط القرض بالربا فالتجار يقبلون بإقراض الفئات التي لا تستطيع تحصيل قوتها بالكسب،مقابل فائدة، فكانوا بذلك من الأوائل الذين أحدثوا فكرة إقراض القرويين الذين لا يملكون المال الكافي لشراء الدواء و تغطية مصاريف الدراسة لأبنائهم، بعدها هؤلاء المقرضون صاروا محل نزاع بفعل الفوائد الكبيرة التي ترهق كاهل المقترضين ، مما جعل الكنيسة و الرهبان يتدخلون إذ قاموا بمبادرات تنظيم قرض صغير محلي من خلال إنشاء صناديق "رايفيزون" في ألمانيا ثم في أوروبا قاطبة، و صناديق **"دس جاردنز"** في كندا ، و مبادرات أخرى مشابهة في بلدان أخرى، حيث أن الهدف منها هو تجميع ادخارات السكان ،وصار الكاهن في أغلب الاحيان أمين الخزينة و يضمن أمن الاموال المودعة أو المدخرة.

تعود فكرة القروض المصغرة إلى الخبير الاقتصادي محمد يونس البنغالي الذي فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذي يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد فاقتراح فكرة "القرض المصغر" و الذي يتم بموجب تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضرورة الضمانات، ثم أطلق مشروع "غرامين بنك" و تعني بالبرتغالية مصرف القرية في عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 و قدم منذ نشأته حوالي 69,4 مليار دولار كقروض صغيرة، حيث أن هذه الفكرة أدت إلى الحد من ظاهرة الفقر و تمكين الفقراء و إتاحة الفرص لهم لزيادة مداخليهم و إيجاد فرص توظيف جديدة، كما ان الخبير أنتابه حزن حين رأى النساء غير قادرات على الحصول على قرض من البنوك المحلية، فقام بمنح قروض صغيرة من ماله الخاص لفائدة مجموعة من النساء لتمويل مشاريعهن الصغيرة، والخروج من المعاناة و قد قمن بتسديد السلف التي استفدن منها ،إذ وصلت نسبة التسديد إلى 99% في ذلك الوقت.[1]

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مرجع سابق ،ص2.

2- تعريف القرض المصغر:

إن القرض المصغر يعني تقديم قروض صغيرة لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة. ولكن دائرة القرض المصغر قد اتسعت بمرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين...الخ) نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة، وهناك عدة تعاريف للقرض المصغرة وفي هذا الصدد نستعرض بعض التعاريف لمنظمات وهيئات دولية:

- **تعريف المكتب الدولي للعمل BIT**: التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض و الضمانات) و التي تتعلق بمبالغ صغيرة.[1]
- **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OCDE**: التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.[2]
- **تعريف الشبكة الاوروبية للتمويل المصغرREM**: هو عبارة عن فتح طريق الوصول للخدمات المالية للأفراد المستبعدين الذين تم إقصاءهم و تهدف هذه القروض ألأى تمويل و إنشاء و تطوير مشاريع الاستثمار و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان و لكن ليس دائما على توجيه و رصد المشاريع الصغيرة التي تمولها و المخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لايتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، و بالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر و الحد من حالات التخلف عن مواعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية.
- **القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة**: القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية وهي آلية فعالة مع الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة.[3]
- **وفقا للمؤسسة ACCION العالمية وهي شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر**: فإن المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع الغير الرسمي وعادة مما تقوم بتوظيف مايقل عن خمسة أفراد و التي يكون مركزها خارج البيت و غالبا ما تكون هذه المشاريع المتناهية

[1] هجيرة قوراح،معوقات عمل المرأة المستفيدة من القرض المصغر،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2015،ص13.

[2] غوالم فضيل، دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسرة المنتجة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2015،ص3.

[3] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مرجع سابق،ص10.

الصغر المصدر الوحيد للدخل الاسري، ونذكر أمثلة عن هذه المشاريع متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب، ومواقع البيع في الأسواق.[1]

- **تعريف القرض المصغر في الجزائر**: جاء في المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر حسب نصوص المواد 2،3،4 منه: القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم. ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات و يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط و ألى شراء المواد الأولية.[2]

[1] ماريكو اليا،التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية،مشروع ثمبوس مبدأ التمويل متناهي الصغر في الجماعة، كلية الإدارة جامعة تورينو، إيطاليا،ص6.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر المؤرخ في 22 جانفي 2004، مرجع سابق،ص03.

المطلب الثاني: مبادئ وميزات القروض المصغرة وأهدافها.

1- المبادئ الاساسية للقروض المصغرة:

للقروض المصغرة مبادئ الاساسية وتتمثل فيمايلي:[1]

- يعتبر القرض المصغر من بين أهم الخدمات المالية ، مثل خدمات الادخار والتأمين و تحويلات الأموال، التي يحتاجها الفقراء لإنشاء مشاريعهم الصغيرة.
- كما يعتبر القرض المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الاسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات.
- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.
- يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو مايجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كثيرة من الفقراء ،وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر الاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما لتغطية التكاليف.
- الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض.
- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك برامج أخرى يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين الذين لا تتوفر لديهم وسائل السداد.
- دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة أي تقوم بمهام تتعلق بالتنظيم والاشراف.
- يجب التركيز على بناء مؤسسات قوية ومدراء أكفاء، وكذلك بناء المهارات والانظمة على كل المستويات، لذلك وجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.

[1] ماريكو الياء،التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية ،مرجع سابق، ص 19-20.

2- مميزات القرض المصغر:

يتميز القرض المصغر بأنه:[1]

- سلفة صغيرة الحجم تتراوح قيمته مابين أربعين ألف دينار جزائري واربعة مائة ألف دينار جزائري.
- عبارة عن مساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع مائة ألف دينار جزائري أو قرض بدون فائدة برسم بعنوان لاقتناء المواد الاولية التي لا تتجاوز كلفتها ثلاثين ألف دينار جزائري و تخفيض نسب الفائدة للقروض البنكية.
- موجه خصيصا للفئات البطالة والفقيرة والمقصاة.
- يسمح بمشاركة جميع فئات المواطنين في بناء الاقتصاد الوطني.
- بدون ضمانات عينية وإنما الضمان الوحيد هو الثقة في المقدرة على الوفاء.
- يتم منح القروض في آجال سريعة.
- يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- يتميز بسهولة الاجراءات وبساطة الملف الواجب تشكيله من أجل الاستفادة من القرض.
- سعر الفائدة للقرض البنكي من 01% إلى 02% تتحمله الخزينة العمومية.
- أن يكون المستفيد من القرض المصغر يبلغ من العمر 18 سنة فما فوق، ولديه كفاءات تتوافق مع المشروع الذي يريد تحقيقه، ويملك المستوى المحدد للمساهمة الشخصية.

3- أهداف وأهمية القروض المصغرة:

إن استخدام واستغلال القروض المصغرة يؤدي إلى:

- تخفيف الفقر و من حدة البطالة في المجتمع.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد.
- زيادة ترشيد المدخرات المحلية.
- استخدام التكنولوجيا المحلية.
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.

[1] معلومات حول القرض المصغر من الموقع: http//www.micro credit.fr، بتاريخ:2022/05/06

- توفير تشكيلة السلع الاساسية بأسعار تنافسية.
- استخدام العمالة الماهرة واستخدام الخدمات المحلية.
- تحويل الانشطة الغير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلـــى:

- **الهدف السياسي**: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع السكان وخاصة سكان الارياف إلى العودة إلى أراضيهم.
- **الهدف الاقتصادي**: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- **الهدف الاجتماعي**: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

إلى جانب أن المؤسسات والمشروعات تستخدم جميع إمكانياتها المالية، فهي تلجأ إلى مصادر خارجية لسد حاجياتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات، حيث تتمثل أهمية القروض المصغرة في النقاط التالية:

- تحرير الاموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية ويقصد بالسيولة توفير الاموال السائلة الكافية لمواجهة الازمات المترتبة عليها استحقاقها.
- يعتبر القرض المصغر آلية من الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات.
- يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات القروض المصغرة للحد من البطالة.

1- التحديات والمعوقات التي تواجه القروض المصغرة المتعلقة بالإطار التنظيمي:

و تتمثل في:[1]

- الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الاقراض، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية و غياب الشفافية و انعدام المتابعة للمشاريع.
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الاخيرة لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لتركيز خبرتها في الأنشطة الاخرى المعتاد عليها، كما عانت الأجهزة المكلفة بالقرض المصغر من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- التعقيد والغموض في النصوص التشريعية والتنظيمية، فيما يتعلق بالجانب التطبيقي صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع بطيئا.
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

2- التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر:

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القروض المصغرة في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة و يتم وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الجهاز مما ادى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذه القطاع.

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مرجع سابق،ص14.

3- التحديات والمعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة: وتتمثل فيما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض.
- ترجيح النشاط التجاري والخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب شغل.
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة بلغت 50,60% من مجموع القروض المقدمة.
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور فنوعية الانشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الخاصة.

كما ان هناك تحديات تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر عموما منها:[1]

- عدم تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو الوصول إلى الفئات الأقل حظا.
- عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدامة.
- عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي.
- عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.
- عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالا تقديم خدمات التمويل المصغر.
- خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية.
- عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.
- عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر.
- خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية.

[1] عبد الحكيم عمران،محمد العربي غزي،برامج التمويل الاصغر و دورها في القضاء على الفقر و البطالة، الملتقى الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر،ص15-16 نوفمبر،ص5.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر القروض المصغرة بمثابة الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكأداة لتمويلها، حيث من خلالها سعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المساهمة في خلق فرص عمل للتخفيف من أزمة البطالة وتكاثف مجهوداتها مع الهيئات المهتمة بالتشغيل وتؤكد هذه الهيئات من جهتها على ضرورة المساهمة في عمليات التحسيس والتوعية وذلك للاستفادة من مختلف البرامج التي وضعتها الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تلعب الوكالة الوطنية دورا هاما في توفير مناصب شغل مستحدثة، وذلك من خلال عرض مشاريع تنموية تساعد على تحسين مستوى الأفراد ومحاربة البطالة.

بعدما تعرفنا في الفصل الثاني على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكل المهام والأهداف التي أنشأت من أجلها ودورها الفعال في الحد من البطالة ومساعدة الطبقات الهشة، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة لوكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث التطرق في المبحث الاول إلى الجانب التقني لعمل الوكالة وفي المبحث الثاني إلى تقديم بعض الاحصائيات لمساهمة الوكالة في خلق مناصب شغل بهدف التقليل من حدة البطالة خاصة لدى الطبقات الشابة والهشة.

الفصل الثالث

ـ دراسة حالة وكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM Médéa -

تمهيد:

بعدما تعرفنا في الفصل الثاني على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكل المهام والأهداف التي أنشأت من أجلها ودورها الفعال في الحد من البطالة ومساعدة الطبقات الهشة، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة لوكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث التطرق في المبحث الاول إلى الجانب التقني لعمل الوكالة وفي المبحث الثاني إلى تقديم بعض الاحصائيات لمساهمة الوكالة في خلق مناصب شغل بهدف التقليل من حدة البطالة خاصة لدى الطبقات الشابة والهشة.

المبحث الأول: الجانب التقني لعمل وكالة المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM MEDEA.

كما تطرقنا سابقا وذلك بمعرفة من يمكنه الاستفادة من جهاز القرض المصغر سنتطرق في هذا المبحث إلى الفئة المستهدفة وشروط التأهيل لجهاز القرض المصغر ومختلف الخدمات التي تقدمها الوكالة مالية وغير مالية

المطلب الأول: الفئة والمناطق المستهدفة لجهاز القرض المصغر:

1- الفئة المستهدفة:

- النساء الماكثات في البيت.
- الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضحايا المأساة الوطنية.
- المرشحين لهجرة غير الشرعية؟
- المحبوسين المفرج عنهم.
- المهاجرين غير الشرعيين العائدين.
- الحرفين والمزارعين، ومربو المواشي.
- صغار التجار.
- خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

كما أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت بإبرام اتفاقيات استثنائية مع العديد من الوزارات على غرار وزارة الداخلية (**لتمويل متقاعدي الحرس البلدي**) ووزارة السياحة وزارة الثقافة، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا المديرية العامة لإدارة السجون عن طريق المصالح الخارجية لإعادة الإدماج والتابعة لذات المديرية.

2- المناطق المستهدفة:

- البلديات الفقيرة وجيوب الفقر.
- المناطق التي يجب ترقيتها.
- مناطق الجنوب والهضاب العليا.
- المناطق الريفية ومناطق الظل.

المطلب الثاني: مراحل دراسة ملف طلب القرض المصغر: يمر دراسة ملف طلب القرض المصغر بأربعة مراحل كمايلي:

- مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرافقة.
- دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل.
- تحويل الملف إلى البنك للحصول على الموافقة البنكية.
- استكمال الاجراءات النهائية للتمويل.

1- مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرافقة.

في هاته المرحلة سنتطرق الى كل من مكونات الملف وإيداعه على مستوى خلية المرافقة والموجودة بالدائرة حيث يتكون الملف من الوثائق التالية:

- صورة شمسية.
- نسختان من بطاقة الإقامة.
- نسختان من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من وثيقة تهيئة المحل.
- وثيقة تعهد مسلمة من طرف الوكالة.
- وثيقتان لفاتورة المعدات.

2- دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل.

بعدما تعرفنا على شروط ومكونات ملف القرض المصغر لابد أن نوضح المراحل التي يمر بها هذا الملف بعد إيداعه للحصول على موافقة أو رفض استنادا لما جاء في هذا الملف من معلومات من المستفيد، حيث يوضع في الملف كل المعلومات الخاصة بطالب القرض.

بعد إيداع الملف على مستوى خلية المرافقة والموجودة بالدائرة للتأكد من استكمال الملف بعدها يتم تحويله الى الوكالة للتحقق من وضعية صاحب الملف، ويعرض الملف لدى لجنة التأهيل حيث يقوم المكلف بدراسة المشاريع بعرض هذه الملفات ذات الوضعية الحسنة والجيدة على لجنة التأهيل المكونة من المدير الولائي والمرافقين والذين يمثلون أمام الوكالة مع أعضاء البنوك التجارية، من خلال هذه اللجنة يتم مناقشة المشاريع واختيار البنوك المشاريع التي سوف يتحملون نسبة تمويلها.

3- تحويل الملف إلى البنك للحصول على الموافقة البنكية: بعدما مر الملف على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتم تحويله للبنك للدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع ولجنة القروض هي المكلفة بالدراسة والتحليل وتحديد الهيكلة المالية التي يتم وضعها على أساس فواتير شكلية مقدمة من طرف المستفيد ومن هنا يتم تحديد قيمة المشروع.

وتكون مدة دراسة الملف شهر بداية من تقديم الملف، يتم اتخاذ القرار من طرف لجنة القروض وتكون هناك حالتين إما الرفض أو القبول، وبعدها تقوم الوكالة التي تخص البنك بإرسال رسالة حسب القرار المتخذ من طرف لجنة الملف:

الحالة الأولى إذا كان الملف مرفوضا وهذا لعدة أسباب نذكر من بينها:

- السمعة سيئة للمستفيد.
- عدم شرعية المشروع.
- عدم مطابقة الفواتير الشكلية مع الهيكلة المالية للمشروع.

وبعدها يتم إشعار طالب القرض كتابيا رفض ملفه مع ذكر الأسباب.

الحالة الثانية: هي حالة قبول الملف، عند اتخاذ قرار قبول الملف يتم استدعاء المستفيد من طرف البنك المقرض له من أجل فتح حساب لديه وإلزامه تقديم بعض الضمانات.

4- استكمال الاجراءات النهائية للتمويل: بعد موافقة البنك على منح القرض المصغر تستكمل الاجراءات النهائية للتمويل بإلزام صاحب المشروع بتقديم مايلي:

- شهادة جبائية وشبه جبائية.
- إمضاء سندات لأمر (هي عبارة عن سندات خاصة بالبنك المقرض يقدمها للمستفيد على أن يقدها عند تسديد كل دفعة من القرض وتكون لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وهذا لمدة خمسة سنوات، بعدما يتم الإمضاء والختم الشخصي للمستفيد إن وجد).
- وثيقة يتعهد من خلالها المستفيد من القرض المصغر برهن العتاد الممول.
- إعادة تأمين من كل المخاطر على العتاد الممول.
- السجل التجاري أو بطاقة حرفي وكذا اعتماد في حالة نشاط مقنن.

وفي الاخير يقوم البنك بمراقبة كل الضمانات ودراستها وبعدها تأتي الموافقة على منح القرض.

المطلب الثالث: الضمانات، متابعة تحصيل القرض، البنوك الشركاء ومختلف الامتيازات الجبائية الممنوحة لطالبي القرض.

1- الضمانات التي يقدمها المستفيد للوكالة:

باعتبار أن جهاز القرض المصغر موجه للفئات ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير منتظم وعديمي الدخل إطلاقا وعليه فإن الضمان المطلوب من المترشح لحصول على دعم من القرض المصغر هو قبوله الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة المحدد بالمرسوم التنفيذي **04/16** حيث يضمن هذا الأخير كل الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القرض البنكي.

إلى جانب هذا وقبل انطلاق المشروع يقوم المقاول المستفيد من جهاز القرض المصغر تحت طائل وقف استفادته برهن العتاد والآلات بالدرجة الثانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يتم تسديد القرض عبر مراحل:

- من تاريخ بداية استهلاك السلفة، ويمكن للوكالة منح ثلاثة أشهر أخرى للتسديد بالنسبة لسلفة شراء المواد الاولية يتم التسديد عبر أقساط ثلاثية تبدأ في السريان بداية من انقضاء الشهر الثالث ويستمر التسديد على حسب مبلغ القرض فإن قل المبلغ أو ساوى 40000 دج يتم ذلك خلال سنتين أما إذا جاوز المبلغ 40000 و لم يفق عتبة 100000 دج فتستمر المدة إلى غاية نهاية الثالثة من الاستفادة.
- بالنسبة للقرض الثلاثي يتم التسديد وفقا مراحل حيث في المرحلة الاولى يكون التسديد لمدة ثلاثة سنوات بعد انطلاق المشروع، وفي المرحلة الثانية يبدأ بعد نهاية الشهر الأخير من السنة الثالثة للإعفاء ويستمر لمدة 5 سنوات عبر أقساط سداسية تدفع لتسديد القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة كليا.
- الرهن الحيازي من الدرجة الثانية للآلات والمعدات والمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعدد درجة البنك.
- تفويض تأمين متعدد الأخطار على الآلات والمعدات لصالح الوكالة.
- اكتتاب وتسليم المقاول سندات لأمر الوكالة لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل سند لأمر قيمة القسط وآجال استحقاقه.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الأملاك إلى غاية مكان استعمالها وتركيبها.
- تجديد وثائق التامين بانتظام عند انقضاء أجال استحقاقها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2- متابعة وتحصيل القرض:

الدراسة الميدانية للمشروع وذلك بمعرفة إن كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة للقرض. إعداد محضر إنشاء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع، أي تتم عملية المقارنة ما هو موجود في ملف طالب القرض ومايتم استعماله في المشروع.

- تقديم الضمانات المتفق عليها في القرض.
- القيام بالزيارات الميدانية بصفة دورية وخلال كل شهر.
- مدة تسديد القرض: يسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى 3 سنوات.
- تاريخ تسديد أول قسط: يسدد أول قسط من القرض بعد 3 أشهر من تاريخ القسط الأخير من القرض البنكي.
- أجال استحقاق أقساط القرض: تسديد الأقساط المستحقة دوريا كل 3أشهر وذلك وفقا لأجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض.
- يسدد القرض لدى الوكالة البنكية.

3- البنوك الشركاء: في السابق كان لا يمكن منح القروض المصغرة إلا من طرف بنك الجزائر أو بنك الخليفة سابقا، وكان هذا الأمر يشكل أحد العراقيل، لتلتحق بعد ذلك البنوك العمومية كشركاء في عملية منح القروض المصغرة و المتمثلة في:

- القرض الشعبي الجزائري **CPA**.
- بنك التنمية المحلية **BDL**.
- البنك الخارجي الجزائري **BEA**.
- البنك الوطني الجزائري **BNA**.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.
- بالإضافة إلى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة **FGMMC**.

4- الامتيازات الجبائية الممنوحة لطالبي القرض:

- الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات لمدة 3 سنوات.
- الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تماري لمدة 3 سنوات.
- الاعفاء من الرسم على نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد انشاء نشاطات صناعية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشأها المقاولون.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق على نهاية فترة الإعفاءات وذلك من خلال ثلاث السنوات الاولى من الاخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كمايأتي:
- السنة الاولى من الاخضاع الضريبي:70%.
- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي:50%.
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي:25%.

المبحث الثاني: دور الخدمات المالية وغير المالية لـ ANGEM MEDEA في خلق مناصب شغل.

إن جملة الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها الوكالة قادرة على تجسيد الأهداف المسطرة خاصة فيما يتعلق محاربة البطالة و الفقر في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و العمل المنزلي و المهن و الحرف و العمل على استقرار السكان في الارياف و كذا تنمية روح المقاولتية وخلال هذا المبحث سنتطرق لإحصائيات رقيمة تبين مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية في خلق مناصب الشغل للعمل على التقليل من حدة البطالة و إظهار مختلف الخدمات الأخرى غير المالية و كذا مختلف التطلعات المستقبلية.

المطلب الأول: الخدمات المالية التي تقدمها ANGEM MEDEA للتقليل من نسب البطالة.

سيتم تقديم حصيلة التمويل من **ANGEM MEDEA** للفترة منذ نشأتها إلى غاية 2022-05-15.

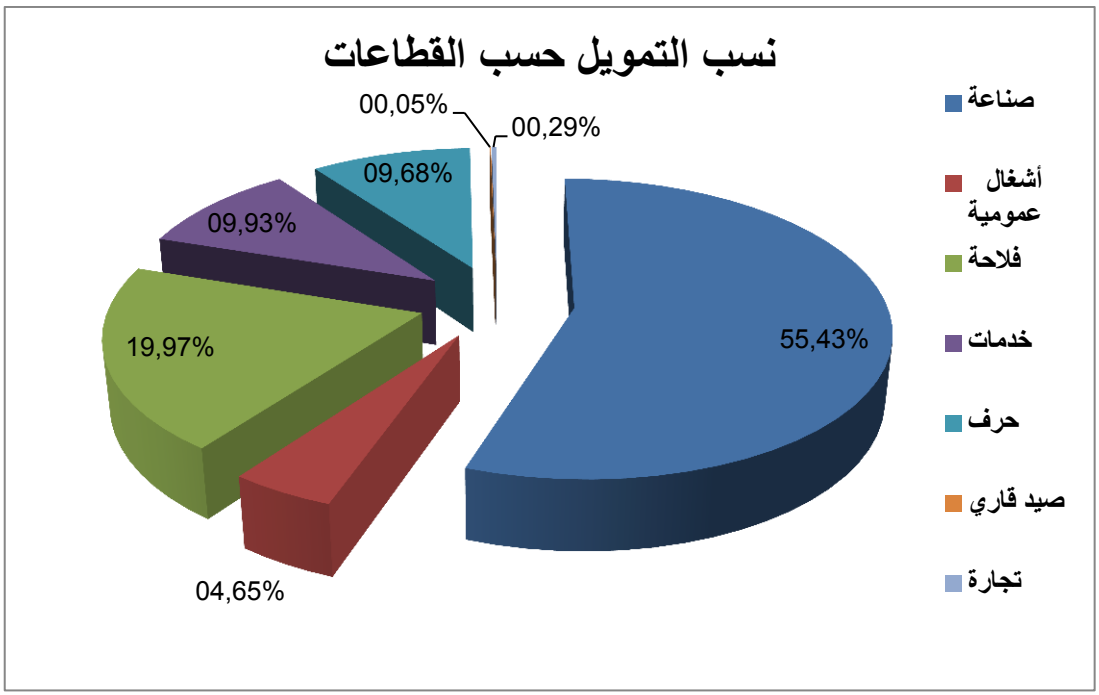
1- حصيلة التمويل حسب القطاعات:

الجدول رقم (3-1):توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

القطاعات	عدد القروض	النسبة
صناعة	11.184	%55,43
أشغال عمومية	938	%04,65
فلاحة	4.029	%19,97
خدمات	2.004	%09,93
حرف	1.953	%09,68
صيد قاري	11	%00,05
تجارة	59	%00,29
المجموع	20.178	%100

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية.

الشكل رقم (3-1): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المدونة في الجدول رقم 03 أعلاه.

من خلال الجدول رقم"03 والشكل رقم:01 نلاحظ أن قطاع الصناعة له النصيب الأكبر في توزيع القروض الممنوحة بنسبة 55.43% من إجمال القروض، وهذا يبين اهتمام الافراد بالمشاريع الصغيرة، ثم تليها نسبة الفلاحة بـ:19.97% ويعود سبب اهتمام بهذه القطاعات الى طبيعة الولاية الفلاحية، ثم تليهم قطاعي الحرف والخدمات بنسب متقاربة، ثم تليهم بنسب قليلة كل من قطاع الأشغال العمومية، التجارة والصيد القاري والشكل التالي يبين نسب القروض الممنوحة وفقا لقطاع النشاط.

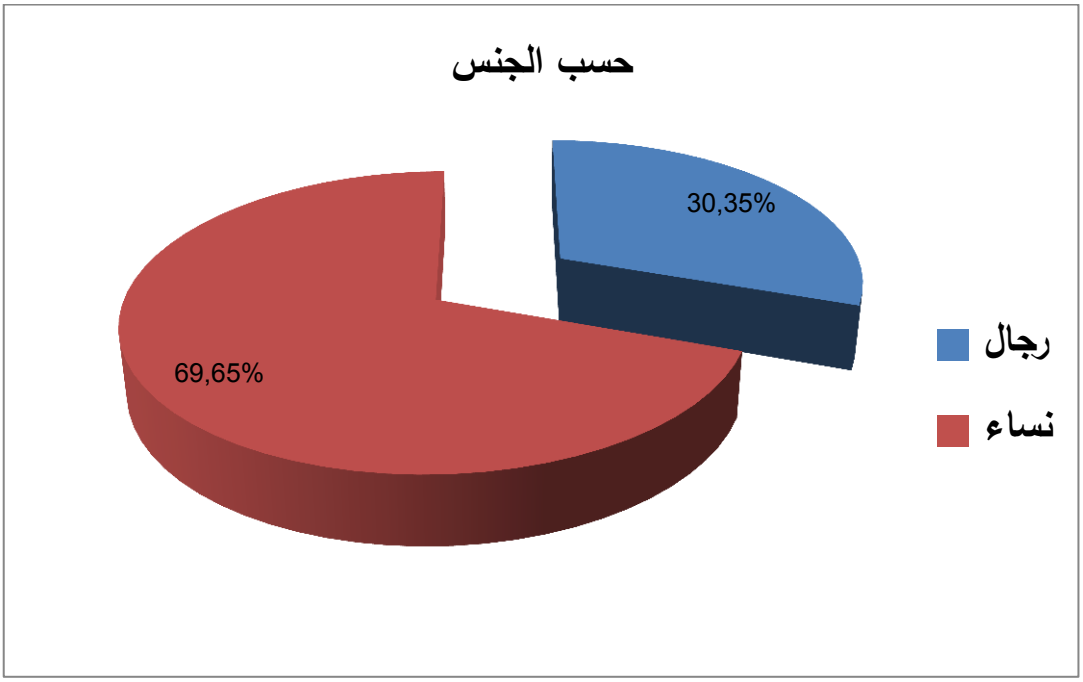
2- حصيلة التمويل حسب الجنس:

الجدول رقم (3-2): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

الجنس	عدد القروض	النسبة
رجال	6.124	%30,35
نساء	14.054	%69,65
المجموع	20.178	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية.

الشكل رقم (3-2): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.



المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المدونة في الجدول رقم 04 أعلاه.

مما يوضحه الجدول رقم 04 والشكل رقم 02، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر تذهب لتمويل مشاريع المرأة حيث قدرت نسبة تمويل النساء بـ: 69,65% مقارنة بالرجال التي قدرت بـ: 30.35%.

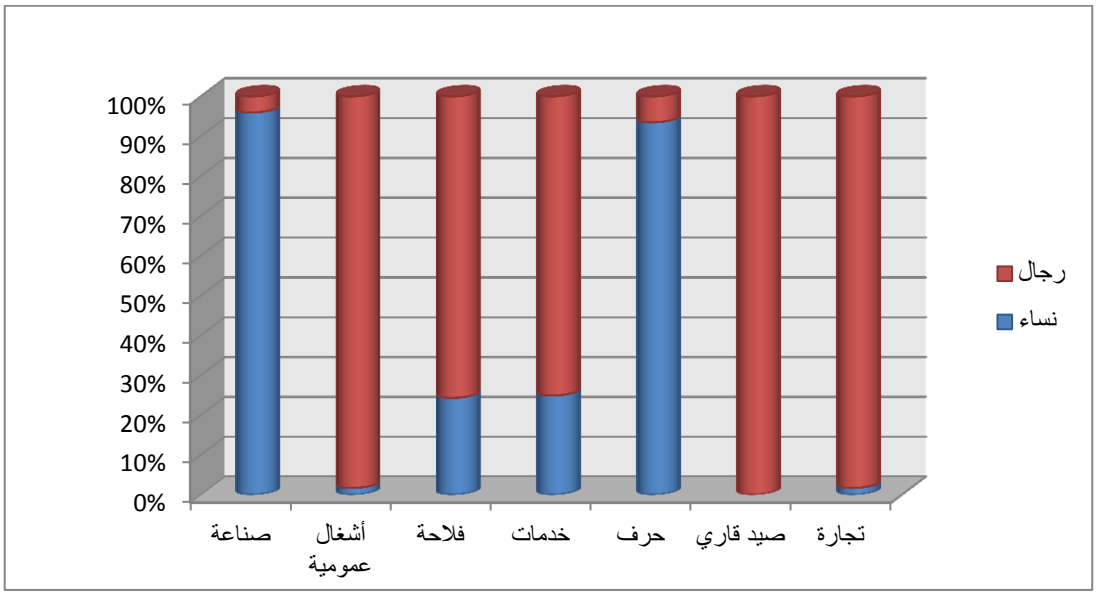
3- حصيلة التمويل حسب القطاعات وحسب الجنس:

الجدول رقم (3-3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط والجنس.

القطاعات	عدد القروض حسب الجنس		نسبة القروض حسب الجنس		عدد القروض	النسبة
	نساء	رجال	نساء	رجال		
صناعة	10.733	451	%95,97	%04,03	11.184	%55,43
أشغال عمومية	16	922	%01,71	%98,29	938	%04,65
فلاحة	979	3.050	%24,30	%75,70	4.029	%19,97
خدمات	499	1.505	%24,90	%75,10	2.004	%09,93
حرف	1.826	127	%93,50	%06,50	1.953	%09,68
صيد قاري	00	11	%00,00	%100,00	11	%00,05
تجارة	**01**	**58**	**%01,70**	**%98,30**	**59**	**%00,29**
المجموع	**14.054**	**6.124**	**%69,65**	**%30,35**	**20.178**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية.

الشكل رقم (3-3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط والجنس.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المدونة في الجدول رقم 05 أعلاه.

مما يوضحه الجدول رقم 05 والشكل رقم 03، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر لقطاعي الصناعة والحرف تذهب لتمويل مشاريع المرأة والعكس تماما بالنسبة لقطاعات الاشغال العمومية، الفلاحة الخدمات الصيد القاري والتجارة فالأغلبية الساحقة توجه لتمويل فئة الرجال.

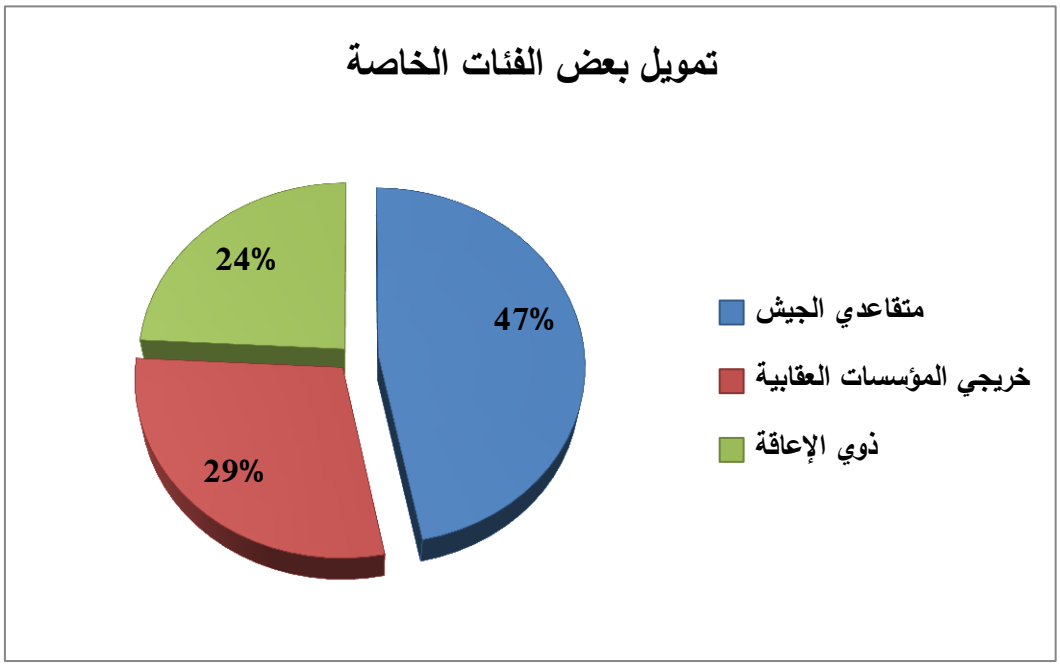
4- حصيلة التمويل بعض الفئات الخاصة:

الجدول رقم (3-4): توزيع القروض الممنوحة لبعض الفئات الخاصة.

	متقاعدي الجيش	خريجي المؤسسات العقابية	ذوي الإعاقة
عدد الملفات الممولة	128	79	66

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية.

الشكل رقم (3-4): توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المدونة في الجدول رقم 06 أعلاه.

من خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 04، فإننا نلاحظ أن أغلب أو نصف تمويلات القرض المصغر للفئات الخاصة موجهة لتمويل مشاريع متقاعدي حيث قدرت نسبة تمويل هاته الفئة بـ: 47,00% ، في حين يتم قدرت تمويل فئة خريجي المؤسسات العقابية بنسبة: 29.00% أما تمويل الفئة المتبقية و المتمثلة في ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 24,00%.

المطلب الثاني: الخدمات غير المالية التي تقدمها ANGEM MEDEA.

إلى جانب الخدمات المالية التي تم التطرق اليها سابقا وبهدف تنمية الروح المقاولاتية ومساعدة المقاول المستفيد من جهاز القرض المصغر من ولوج السوق ومايتضمنه من صعوبات وأخطار يستفيد كل من تم قبوله وتأهيله ضمن برنامج القرض المصغر من سلسلة من الخدمات غير المالية المجانية المتمثلة أساسا في:

المرافقة: حيث يستفيد طالب القرض المصغر من مرافقة دائمة من قبل خلايا الدوائر من مجرد فكرة التجسيد الفعلي وإلى غاية تسديد كل القرض.

النصح والإرشاد: يقوم مرافق طالب القرض المصغر وفي إطار المهام المسندة إليه بالنصح والإرشاد لطالب القرض المصغر قصد توجيهه الى أحسن مشروع يناسبه ومؤهلاته.

المساعدة التقنية: حيث تقوم الوكالة وبفضل مرافيقيها من تقديم يد العون لكل طالب للقرض المصغر لتذليل كل العقبات التي تعترض السير الفعلي للمشروع وإن تطلب الأمر الانتقال مع المقول إلى الهيئات أو الجهات التي حالت دون مواصلة التجسيد للمشروع.

التكوين: حيث تقوم الوكالة وبفضل فريق مكونيها من تقديم دروس تكوينية حول مختلف المقاييس التي يحتاجها المقاول في حياته المهنية والتي تؤدي إلى نجاح المشروع وتحقيق الغاية المرجوة منه.

المشاركة في المعارض: توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دوريا امكانية تسويق منتجات المستفيدين من جهاز القرض المصغر عبر المشاركة في المعارض المنظمة دوريا حيث يستفيد العارض من تكفل تام من النقل إلى الإيواء والإطعام.

الاشهار المجاني عبر الأنترنيت: لقد أطلقت مؤخرا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبهدف تدعيم خدماتها غير المالية المقدمة للمستفيدين من جهازها البوابة الإلكترونية الجديدة بعد أن تم تحديث الموقع الخاص بالوكالة حيث بات يستجيب لأخر المتطلبات الإلكترونية حيث يمكن كل المستفيدين من الترويج لمنتجاتهم عبر موقع الإعلانات و بطريقة مجانية التسجيل و تحميل المعلومات المتعلقة بهم و بمنتوجاتهم.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لحالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة المدية منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2005 إلى غاية سنة 2022 ،توصلنا إلى أن هذه الاخيرة تقوم بتقديم جملة من الخدمات المالية و غير المالية ، كما لاحظنا أنها تستهدف الفئات الهشة والمناطق الفقيرة و الريفية و مناطق الظل ، والمستفيد يخضع لمرافقة طيلة فترة حياة المشروع من طرف خلية المرافقة و المتواجدة عبر كافة دوائر الولاية، وهذا قصد الحصول على النصائح والتوجيهات لإنجاح المشروع، كما أنه من خلال دراستنا وتبعا للإحصائيات الرقمية للخدمات المالية التي تقدمها ANGEM MEDEAلاحظنا أنها ترتكز على النشاطات حسب طبيعة النسيج التجاري للولاية كالصناعة و الفلاحة و الحرف و هذا مما ساهم توفير مناصب شغل و المساهمة في التقليل من حدة البطالة ، و عليه نستطيع القول أن هناك علاقة عكسية بين عدد القروض الممنوحة و معدلات البطالة.

الخاتمة

إن أغلب الدراسات الإقتصادية الجديدة أخذت اتجاها تمويينيا تهدف من خلاله للانتعاش والتطور الاقتصادي حيث يمكننا القول أن القروض المصغرة تهدف إلى إنشاء مؤسسات جديدة بهدف استحداث مناصب شغل ولعلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لعبت دورا كبيرا في تفعيل ونشر روح الإقراض من خلال تنويع صيغ التمويل من حيث قيمتها، كما أن هذه الوكالة تعمل على مرافقة حاملي المشاريع وكل هذا ناتج عن السياسة الجديدة للجزائر من أجل تدعيم المبادرات الشخصية خاصة وسط الشباب، حيث تم التسليط على هاته الفئة باعتبارها تمثل النسبة الكبيرة من فئة البطالين وهذا راجع لطبيعة النمو الديموغرافي في الجزئر، وبهذا تعتبر القروض المصغرة كوسيلة للتقليل من معدلات البطالة.

نتائج الدراسة: من خلال دراستنا للقروض المصغرة ودورها في الحد من البطالة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تولي الجزائر موضوع تنويع أجهزة ادعم أهمية كبيرة وهذا قصد تشغيل الشباب لتجنب الوقوع في أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة.
- توجه القروض المصغرة حاليا وخاصة في ولاية المدية نحو نشاطات الصناعة، الفلاحة والحرف أي تماشيا مع طلبات السوق المحلية والوطنية.
- من خلال دراستنا نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر لها دور في نجاح أو فشل برنامج القرض المصغر خاصة في إطار التمويل الثلاثي.
- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في منح تسهيلات وامتيازات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.
- الامتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الدولة عن طريق القروض المصغرة والتي تساهم في نجاح المشاريع من جهة وتحسين قدرتها على الوفاء بالالتزامات من جهة أخرى.

اختبار الفرضيات:

- تعتبر القروض المصغرة كآلية للمساهمة في الحد من البطالة وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى.
- تبنت الجزائر فكرة إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM للحد من ظاهرة البطالة التي تفشت بشكل كبير، الشيء الذي يثبت صحة الفرضية الثانية.
- القروض المصغرة الممنوحة من طرف وكالة المدية لتسيير القرض المصغرMEDEAANGEM ساهمت في التقليل من نسبة البطالة وامتصاصها ولائيا، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات: بناءا على ما توصلنا إليه من خلال بحثنا نقدم التوصيات التالية:

- توسيع الفئات الاجتماعية التي يستهدفها القرض المصغر.
- الحرص على متابعة المستفيدين من القرض المصغر من طرف خلية المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر بشكل دوري خاصة القروض المصغرة والتي تصل قيمتها المالية 1.000.000,00 دج
- تكثيف الدورات التكوينية قبلية وبعدية للمستفيدين من القروض المصغرة.
- تنمية روح المقاولاتية لدى أفراد المجتمع لأنها محفزة على استخراج ابداعاتهم وابتكاراتهم.
- الحرص على توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية واحتياجات السوق الوطنية والمحلية وهذا لضمان استمرارية المؤسسة.
- العمل على تسهيل إجراءات التمويل واستحداث من خلال التمويل الثلاثي بالاستعانة ببنوك الصيرفة الاسلامية.
- الرفع من قيمة القروض المصغرة خاصة مع تدني قيمة الدينار وارتفاع أسعار المواد الأولية.

آفاق الدراسة:

نتطلع إلى أن تكون دراستنا بداية لأبحاث ودراسات أخرى أكثر اهتماما كون أن السلطات العليا في البلاد تولي أهمية بالغة لمحاربة البطالة و الحد منها و لعل منحة البطالة لدليل على ذلك ، إلا أن كل هاته السياسات تشوبها بعض العيوب تحتاج إلى دراسات مسبقة، لذلك نقترح توسيع موضوع سياسات القروض المصغرة و الرفع من قيمتها تماشيا مع ارتفاع اسعار المواد الاولية و مختلف التكاليف عن طريق إجراء دراسات ميدانية أكثر تعمقا و تحليلا مع امكانية الحصول على القرض المصغر عدة مرات بعد استرداد القرض الاول و مضاعفة القرض في حالة توسعة النشاط،كما نقترح بعض المواضيع التي قد تكون محل دراسة في المستقبل مثل:

- دور المصارف الاسلامية في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر.
- مدى نجاعة منح القروض المصغرة في القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لخلق مناصب شغل دائمة و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة،1998-2000.

2– القاضي أنطوان ناشف وخليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ج2، 2000.

3– حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط2، 1996.

4– عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان.

5– عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية القاهرة ،2000.

6– علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة (الاسكندرية: الدار الجامعية).

7– غيداق صادق سليمان، البطالة في العالم العربي، العراق، جامعة الأنبار.

8– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت: دار المعرفة،1998.

9– صلاح الدين حسن الساسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الرسام،1998.

10– صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي عنابة: دار العلوم للنشر، 2003.

11– طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2007.

12– محمود الحسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي الاقتصاد الكلي، الطبعة 3 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2013.

13– ماريكو اليا،التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية،مشروع ثمبوس مبدأ التمويل متناهي الصغر في الجماعة، كلية الإدارة جامعة تورينو، إيطاليا.

ثانيا: أطروحات ومذكرات.

1– حمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير،(جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية،2008/2007.

2– عيسى آيت عيسى، سياسة التشغيل في ضل التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.

3– غوالم فضيل،دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسرة المنتجة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2015.

4– هجيرة قوراح،معوقات عمل المرأة المستفيدة من القرض المصغر،مذكرة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2015.

ثالثا: المجلات.

- أ.لوراتي ابراهيم،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، القروض البنكية و إجراءات منحها ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،العدد 31.

رابعا: الملتقيات.

1- جمال الدين بن السعدي ، رضا زاوش ، استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة في الجزائر،جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

2- عبد الحكيم عمران،محمد العربي غزي،برامج التمويل الاصغر و دورها في القضاء على الفقر و البطالة، الملتقى الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر،ص15-16 نوفمبر.

3- لخضر أوصيف،علماوي أحمد، استراتيجية المقاومة للقضاء على البطالة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 16/15 نوفمبر.

4- ناصرمغني ،القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر،الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة 16 15 نوفمبر 2011.

5- يحوش حسين،مداخلة بعنوان : تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق ، جامعة منتوري قسنطينة أيام 17 و19 افريل 2019.

خامسا: المراسيم التنفيذية.

1- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قوانينها الاساسية.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

2- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 ، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها،الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

سادسا:المواقع الالكترونية.

1- www.almaany.com

2- www.micro credit.fr

3- www .angem.dz

الملاحق

الملحق رقم :01



الملحق رقم :02



الملحق رقم :03



الملحق رقم :04



وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

برنامج دعم و إنشاء شبكة وطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر

لنعمل معا

حي 1516 مسكن عدل – عين النالحة – الجزائر
الموقع الالكتروني : www.angem.dz

عرض

يعمل قطاع التضامن الوطني من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على ترقية العمل الحر و دعم التنمية المحلية والوطنية وتكريس فكرة تشجيع الإنتاج الوطني، و هذا في إطار سياسة الدولة التي ترمي إلى الرفع من مردودية و نوعية الإنتاج الوطني.

في هذا المنظور تطلق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برنامج دعم إنشاء شبكة وطنية لمستفيدي القرض المصغر حسب الشعب و الحرف.

و تعد هذه الشبكة بمثابة أرضية تجمع المقاولين في مجال النشاط المصغر، من شأنها أن تساهم في الترويج بصفة مستدامة للمنتوجات والخدمات التي يقدمونها حتى يكونوا أكثر قوة و فعالية في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.

كما تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تعزيز التنسيق بين المقاولين لاسيما في المناطق الريفية و النائية، قصد تبادل المعلومات والتجارب خاصة في مجال تطوير المنتوجات و الخدمات و تسويقها.

تعريف الشبكة

الشبكة هي المسار أو الهيئة التي يلتقي فيها المقاولون قصد تحقيق أهداف مشتركة في إطار منظم و مهني.

إذ تسمح هذه الشبكة لكل عضو منها في خوض نهج قائم على المشاركة و التضامن الذي يعود بالفائدة للجميع.

أهداف الشبكة

- تنظيم قطاع المقاولات تحت مرجعية واضحة و مصرح بها.
- توفير المعلومات حول المشاريع والمناقصات العمومية والخاصة.
- المساهمة في دعم المقاولين الجدد بالتكوين و بتعزيز القدرات أو بالحصول على مشاريع.
- تبادل الخبرات و المعارف قصد تحسين وتطوير الأداء والارتقاء بجودة المنتوجات و الخدمات.
- تفادي تعثر المشاريع و ذلك عن طريق توفير المعلومات عن المهن و في مناهج التسيير.
- إيجاد تكامل في عمل المقاولين عن طريق توفير معلومات عما يملكه كل مقاول من معدات وخبرات وإمكانيات أخرى.
- تسهيل عمليات الاندماج بين المؤسسات المصغرة لإقامة جبهات تستطيع مواجهة المشاريع الكبيرة أو تشكيل تجمعات من أجل إقامة مشاريع في إطار شراكة.

دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير المرافقة والدعم و الاستشارة الفنية اللازمة لهذه الشبكة مع السهر على تعزيز قدرات الناشطين فيها.

للاستفسار

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تضع تحت خدمتكم:

- 10 فروع جهوية
- 49 مديرية ولائية
- 562 خلية مرافقة
- أكثر من 900 مرافق و مرافقة.

الملحق رقم :05



وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمكين المرأة اقتصاديا: واجب و تحدي

للنساء اللواتي في حالة بطالة، أو يمارسن عملا مؤقتا و غير منتظم أو اللواتي بلا دخل،
للنساء الراغبات في إنشاء أو استئناف نشاط اقتصادي مصغر مدر للدخل حتى في البيت،

لكـــــن في حاجة إلى الإمكانيات المالية، تولي وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة اهتماما كبيرا لطموحات النساء حاملات المشاريع و ذلك بمرافقتهن في مسارهن لتمكينهن اقتصاديا.

حي 1516 مسكن عدل – عين المالحة – الجزائر
الموقع الالكتروني www.angem.dz

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستجيب لاحتياجات النساء عن طريق جملة من الخدمات.

الخدمات المالية

- سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية و التي لا تتجاوز كلفتها 100000 دج قد تصل إلى 250000 دج في ولايات الجنوب.
- قروض بنكية بدون فوائد لا تتجاوز كلفتها 1000000 دج، لأجل إنشاء نشاطات جديدة.

الخدمات غير المالية

- المرافقة والنصح و المتابعة من طرف مرافقات الوكالة.
- التكوين في مجال إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة للنساء حاملات المشاريع أو المقاولات.
- التكوين في مجال التربية المالية للنساء اللواتي نشأن مشاريعهن المصغرة في البيت.
- تنظيم صالونات لعرض و بيع المنتوجات و الخدمات المنجزة من طرف النساء.
- الاستفادة من خدمات البوابة الكترونية الخاصة بالإعلانات المجانية، قصد الترويج للمنتوجات و الخدمات وتسويقها.

بإمكان النساء الإستفادة أيضا من:

- فترة تأجيل التسديد مقدرة بثلاث سنوات (3).
- فترة تسديد القرض تصل مدتها إلى ثمان سنوات (8).

لطلب قرض مصغر، يجب:

- بلوغ سن 18 فما فوق.
- عدم امتلاك مداخيل أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارات أو قدرات تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني: القرض للبنك، السلفة بدون فوائد للوكالة.

عند الإستجابة لشروط التأهيل لجهاز القرض المصغر:

تقوم مرافقة الوكالة بـ:

- دراسة المشروع.
- توجيه النساء من خلال النصح و المرافقة لتجسيد النشاط الاقتصادي.
- عرض الملف لدى لجنة التأهيل و التمويل على مستوى الوكالة الولائية.

يمن يجب الاتصال ؟

بالفرع المحلي التابع للوكالة و الأقرب من مقر الإقامة :

- خلية المرافقة على مستوى الدائرة .
- المديرية الولائية.

للمزيد من التفاصيل:

زوروا موقعنا الالكتروني: www.angem.dz

الملحق رقم :06



الملحق رقم :07

